الفصل الثالث

أثر البيئة الطبيعية
في طبائع الحكومات عند مونتسكيو

obeikan.com

obeikan.com

تمهيد:

١ ـ عصر مونتسكيو:

عاش مونتسكيو (عصر التنوير)، الذي جاء ثمرة لعصر النهضة الأوروبية، ويعتبر عصرا النهضة والتنوير من أكثر العصور، التي شهدت فيها أوروبا تغيرات وأحداثاً كبيرة شملت مختلف جوانب الحياة. ويكفي الدلالة على ذلك أن نشير إلى أنه عصر الثورة الإنكليزية (١٦٨٨م) وعصر الثورة الأمريكية (١٧٧٦م)، وعصر الثورة الفرنسية (١٧٨٩م) فضلاً عن أنه عصر الكشوفات العلمية والجغرافية.

ومن الصعب الإحاطة بدقة بكل تفصيلات (تلك المرحلة الخصبة في تاريخ أوروبا) ولكننا سوف نكتفي بالإشارة إلى بعضها.

آ ـ على الصعيد الاقتصادي:

كانت الأرض هي عماد الثروة الاقتصادية في العصور الوسطى، وهي التي تلعب دوراً أساسياً في الحياة الاجتماعية، ومع تطور الحركة التجارية ونمو المدن المستقلة في القرون الأخيرة من العصور الوسطى أخذت الأوضاع في غرب أوروبا تأخذ أشكالاً اقتصادية متغيرة [1]. فقد ترتب على ازدهار التجارة في أوروبا منذ القرن الثاني عشر استخدام النقد بشكل واسع، ومع زيادة حاجة الأسياد إلى النقود لشراء حاجياتهم التجارية والصناعية (توابل ـ نسيج ـ أسلحة ـ حرير ـ فراء ـ عطور ـ..)، ومع انتقال السلطة إلى الملوك واستغنائهم عن استخدام الجيوش الإقطاعية لقاء دفع ضرائب نقدية، أخذ الأسياد، ببيع أقنانهم، واستبدالهم بعمال مأجورين. كما أدى انتعاش المدن وظهور الأسواق التجارية إلى نزوح عدد كبير من الأقنان هرباً من جور الأسياد، وطلباً لإيجاد وسيلة للعيش في أحضان الحرية. وهكذا أخذ الاقتصاد النقدي يحل تدريجياً محل الاقتصاد العيني مما عجل في انهيار الأسس التي قامت عليها الضيعة الإقطاعية التي تعتبر من أهم الأركان التي قام عليها النظام الإقطاعي.

كما ساهمت حركة الكشوف الجغرافية في انتعاش البورجوازية التجارية من جراء استثمار الشعوب، واتساع حركة التجارة العالمية، كما أدت أيضاً إلى تفكك

الاقتصاد الطبيعي وقيام الإنتاج الرأسمالي نظراً لتدفق الذهب والفضة على أوروبا وتوفر النقد المتداول.

وأدى التطور الصناعي، واشتداد الطلب على الصناعات في الأسواق العالمية إلى الانتقال من الإنتاج الحرفي البسيط إلى الإنتاج الضخم لتلبية حاجات السوق من السلع، وهكذا تطورت العلاقات السلعية فأصبح المنتج الصغير مرتبطاً بالتاجر بدل الإقطاعي، مما أضعف سلطة هؤلاء تدريجياً [٢]. أما الفكر الاقتصادي فقد أخذ بدوره يشهد استقلالاً عن المفاهيم الدينية، التي كانت سائدة. فأقيمت المصارف، وظهر الرأسمال الربوي، وانتشر التعامل بالصكوك والعقود المكتوبة، ووضعت قواعد اقتصادية تحدد علاقة المواطن بالدولة. وأضحت المنازعات الدولية تقوم على أساس المصلحة الاقتصادية دون مراعاة للمذهب الديني[٣].

ب ـ على الصعيد الفكري:

قامت فلسفة العصور الوسطى على إنكار قيمة الإنسان كعقل وروح وجسد له حقوقه الإنسانية مثلما عليه من واجبات، فلكي يحافظ النظام الإقطاعي على نفسه كان لابد من إلغاء حق الإنسان في التطلع إلى الأفضل، فساعدته الكنيسة بتأطير مفهوم إنكار النفس والذات بإطار لاهوتي يؤكد أن الحياة الأخرى هي الهدف ولا قيمة للحياة الدنيا، وأن على الإنسان أن لا يعترض على ما كتب له مهما بلغ من سوء، مناقضة بذلك المبادئ الدينية، التي تؤكد على الإنسان، ودوره في الحياة الدنيا والآخرة، وهكذا لم يكن هناك مجال للفرد كي يبدع أو يبتكر، بل كانت التقاليد والأعراف السائدة، تحطم كل رغبة تهدف إلى تحكيم العقل واتباع المناقشة سبيلاً للوصول إلى الحقيقة، وكرد صريح وواضح جاءت النهضة: بفلسفة تناقض تماماً فلسفة العصور الوسطى بل تتحداها في التأكيد على الإنسان ودوره في الحياة، لذلك عرف (بوركهارد) عصر النهضة بأنه الحقبة التاريخية التي اكتشف فيها الإنسان ذاته وتعرف إلى نظرة جديدة للحياة[٤]، فتمتع الإنسان في عصر النهضة بالفردية والجرأة واحتقار الخرافات والتقاليد والتحلل من سيطرة رجال الدين[٥].

كما حدثت في عصر النهضة العديد من الاكتشافات العلمية كالآلة البخارية ومقياس الزمن والمنطاد والطعم ضد الجدري وغيرها كثير[٦].

وفي هذا العصر ازدهرت فلسفة المبادئ السياسية، ولاسيما مذهب العقد الاجتماعي، فقد انبثق عصر جديد في القرن الذي انقضى بين ظهور كتاب (هوبز)، (العملاق)(Leviathan) وكتاب (روسو)، (العقد الاجتماعي) في سنة (١٧٦٢) وهذا هو عصر ازدهار مذهب العقد الاجتماعي، عصر نقي أقل اضطراباً، عصر فلسفة المبادئ السياسية، التي يعبر عنها مفكرون من مرتبة (هوبز) و (سبينوزا) و(لوك) و(روسو).وهو العصر الذي ثبتت فيه دعائم (القانون الطبيعي) الذي يوجد دائماً وراء مذهب العقد الاجتماعي، وأضيئت جوانبه بطريقة منظمة بوساطة مفكري مدرسة (القانون الطبيعي) العظيمة التي تبدأ من (جرويتوس) و (بوفندورف) وتستمر حتى (فيشته) و(كانت)[٧].

ولقد تأثر مونتسكيو بفلاسفة العقد الاجتماعي ولاسيما الإنكليزي (جون لوك).

ج ـ على الصعيد الاجتماعي والسياسي:

إن من أبرز الأحداث في عصر النهضة الأوروبية، التي تركت أثراً كبيراً على الحياة الاجتماعية والسياسية هناك، هو صعود البرجوازية نتيجة لازدهار الوضع الاقتصادي في أوروبا. ودخولها في صراع مع طبقة النبلاء من الإقطاعيين، التي كانت قد ظهرت في أوروبا نتيجة عوامل متعددة يأتي في مقدمتها انهيار الامبراطورية الرومانية سنة (٤٧٦م) وتدفق القبائل الجرمانية وغيرها لتشيع الفوضى والتدهور وضياع الأمن في أوروبا الغربية.

إن هذه الفوضى الشاملة، التي تعرضت لها أوروبا الغربية قد دفعت الناس إلى طلب الحماية والأمن، ولم يكن أمامهم غير الأقوياء من الأمراء والمتنفذين، الذين أصبحوا ضعافاً إلا أنهم أقوى ممن هم أدنى منهم. ولما كان هؤلاء بحاجة إلى اتباع مسلحين يساعدونهم في التغلب على ما يواجهونه من أخطار. فقد انضوى تحت

ألويتهم العديد من الأسر التي لا تملك الأرض، فكان الأمير أو المالك يمنح الأسرة أو الفرد إقطاعاً من أراضيه ليعملوا فيها وليكونوا جنوداً له. أما صغار ملاك الأراضي، فقد دفعتهم الفوضى الشاملة إلى الدخول في حماية من هم أقوى منهم مقابل تنازلهم لهم عن أراضيهم ثم يعود ذلك المالك المتنازل عن أرضه فيتسلمها من حاميه على شكل إقطاع.

لقد كان الإقطاع عبارة عن عقد اجتماعي يحدد واجبات وحقوق الإقطاعيين وتابعه بشكل متبادل وملزم للطرفين حيث يقوم السيد (الإقطاعي) بموجبه بتقديم الحماية والأرض، التي يقتات منها التابع ويخدم فيها لصالح السيد، وعلى التابع أيضاً أن يحترم السيد، وأن يؤدي الخدمة العسكرية في حالات الحرب، وأن يفدي سيده إذا وقع في الأسر، ويدفع له الضرائب مثل ضريبة الرأس السنوية وضريبة الصيد أو الرعي، وأن يحسم قضاياه أمام محكمة السيد. ولم يكن عقد الإقطاع مكتوباً إلا في حالة استثنائية، وعموماً يجري العقد وفق مراسيم خاصة تسمى بحفل الولاء يجثم طالب التبعية على ركبتيه، ويضع يديه مضمومتين في يدي السيد إشارة إلى أنه يفوض أموره إليه ويقدم له الولاء، ثم يشير السيد على طالب التبعية بالوقوف ويقبله.

عندئذ يردد طالب التبعية القسم بالإنجيل وهو: (سيدي إنني أدخل في تبعيتك وعهدك وقد أصبحت منذ الآن رجلك بالقول والإشارة، وإنني أقسم وأعد أن أحافظ على العهد والولاء لك أمام الآخرين وأن أبذل كل ما في وسعي من قوة للذود عن حقوقك).

ويسلم السيد لطالب التبعية عادة عصاً أو سيفاً رمزياً يسترجع منه في نهاية حفل التولية. ووصلت التبعية المطلقة إلى حد إعطاء السيد الحق في قضاء الليلة الأولى مع عروس رقيقه[٨].

لقد كان الملك في المجتمع الإقطاعي يعتبر من الناحية النظرية سيد الإقطاعيين في أعلى السلم الاجتماعي، ولكن من الناحية العملية كان قد فقد سلطانه على الإقطاعيون الكبار، فبات كسائر الأمراء يعيش على ما تنتجه أراضيه الخاصة[٩]،

إلا أن هذه الهيمنة الاجتماعية والسياسية التي كان يتمتع بها الإقطاعيين سرعان ما أخذت تضعف وتتلاشى بتأثير عوامل متعددة منها:

١ ـ ازدهار الوضع الاقتصادي وظهور البرجوازية.

فقد أدت التحولات الاقتصادية التي سبقت الإشارة إليها إلى تنمية مفاعيل موازية، فإن التطور الاقتصادي في القرن السابع عشر، والثامن عشر خصوصاً، أفقر النبالة بصورة تدريجية، وكان هذا في أوروبا الغربيةبشكل خاص، فطالما ظل الاقتصاد زراعياً بصورة أساسية، وطالما ظل عماد الثروة الرئيسي الأرض، ظلت النبالة، التي تملك قسماً كبيراً من الأراضي الفئة الاجتماعية الأكثر غنى. ولكن الأمر اختلف بعد ظهور الرأسمالية التجارية، ونمو المركانتيلية، والمبادلات، والاقتصاد النقدي، فأخذت الأرض تخسر من أهميتها النسبية في الاقتصاد، وفي الدخل الوطني، وبالتالي أخذت ثروة النبالة تتضاءل.

وبذات الوقت الذي عمل التطور فيه على إفقار النبالة، أغنى البرجوازية التي أخذ دورها الاقتصادي ينمو، فهي التي ساعدت بهمة وحماس على إثراء البلد[١٠].

٢ ـ التحالف بين الملوك والبرجوازية ضد النبلاء الإقطاعيين:

لقد تصادمت مصالح الطبقة الوسطى البرجوازية، مع مصالح الإقطاعيين لأنهم كانوا يقيمون حول أراضيهم حدوداً وحواجز جمركية، ويجبون الضرائب مما يعرقل نمو التجارة عبر بلدان أوروبا. ولما لم تعد الأرض وحدها مصدر الإنتاج وأساس الثروة، فإنه ليس من المعقول أن يظل مالكوها يحتكرون السلطة والنفوذ. لذلك ارتبط مصير الطبقة المتوسطة بمصير الأنظمة الأوروبية الملكية، فساعدتها على استعادة نفوذها السياسي من سلطة الإقطاعيين والكنيسة، ومدتها بالهبات والقروض لتنظيم الإدارة وإعداد الجيوش للقضاء على ما تبقى من الإقطاعيين ومن نفوذ قديم ولترسيخ دعائم الملكية القومية. وقد أعان الملكية القومية في الانتصار على الإقطاع والكنيسة أن الأرض لم تعد المصدر الأساسي للثروة حيث راجت التجارة والصناعة، كما أن الطبقة الوسطى كانت تريد الاستقرار والأمن لكي

تستطيع ممارسة نشاطها ومضاعفة ثروتها. وقد وجدت في الأنظمة الملكية الأوروبية خير معين لها في ذلك، كما أن الملوك الأوروبيون وجدوا أن من مصلحتهم الاستعانة بمواهب رجال الطبقة الوسطى.

لقد غيرت هذه الظروف نظرة الملوك الأوروبيين للحكم، فبعد أن كان الإقطاعيون يجمعون الجيوش زمن الحرب عمد الملوك إلى إنشاء الجيوش الثابتة، التي تبقى زمن السلم والحرب، وقد جاء اختراع البارود والمفرقعات في نهاية العصور الوسطى أكبر معين للملوك ضد فروسية العصور الوسطى مما ساعد على دك معاقل الإقطاعيين وتحطيم حصونهم[١١].

وكانت آخر مرة استدعي فيها النبلاء للحرب، ومعهم الرديف، بحسب التعبير الوسيطي، أيام لويس الثالث عشر. بعدها زالت الوظيفة العسكرية للنبالة. فمنذ ذلك الحين فصاعداً أصبح الجيش تحت إمرة الملك، وكذلك الشرطة بعد أن قامت مديرية الشرطة. هذا التطور، الذي حصل في كل بلدان أوروبا، إنما بدرجات متفاوتة، وبوتيرة غير منسقة، مال إلى حرمان النبالة من أعبائها. وعمل الملوك تباعاً على تدجينها. وهذا هو معنى البلاط أي إحاطة شخصية الملك بحاشية همها الوحيد تمجيد الجلالة الملكية، قلص دور النبالة وقصرها على مهمة تعظيم الجلالة الملكية، وعلى مجرد وجود احتفالي تزييني، واضطرها إلى الاستسلام للبطالة.

ومع ذلك احتفظت النبالة بمكاسبها التقليدية، كالحصانات الضريبية، والإعفاءات، وكل الامتيازات التي فقدت سواء من الناحية الموضوعية، أم في أعين الرأي العام مبررها، في هذا الإخلال بالتوازن يكمن أحد عناصر القلق الذي ارتسم، والأزمة، التي سوف تطيح سريعاً بالنظام الاجتماعي التقليدي[١٢].

إذاً على الرغم من كل ذلك فقد بقيت الطبقة النبيلة على قيد الحياة تقاوم عوامل الفناء، فحتى نهايات القرن الثامن عشر، كانت البنية الاجتماعية لفرنسا لا تزال أرستقراطية الجوهر، محتفظة بطابعها الأصلي، الذي يعود على حقبة كانت فيها الأرض تمثل الشكل الأوحد للغنى الاجتماعي، وتمنح إذاً من يملكها السيطرة

على الذين يقومون بزراعتها[١٣]. فكان عدد النبلاء قبيل اندلاع الثورة الفرنسية (٣٥٠,٠٠٠) نبيل (أي ١,٣ بالمائة من عدد السكان)، وكانوا هم الطبقة الثانية تحت النظام الملكي بعد رجال الدين، ولكنهم ظلوا الطبقة الأولى في حكم البلاد. وكانوا يملكون خمس أراضي فرنسا[١٤].

والجدير ذكره هنا إن هذا الصراع الاجتماعي السياسي بين البرجوازية ومن ورائها العامة من الشعب، وبين النبلاء كان في كثير من الأحيان يأخذ شكل صراع إثني (عرقي) فقد زعم بعض المفكرين الأرستقراطيين أن الفارق بين النبلاء والعامة قائم على تمييز في الدم، ومنهم: (بولانفلييه). الذي ينتمي للتيار الإيديولوجي الأرستقراطي المضاد للتيار الفكري البورجوازي، الذي سوغه بنظرية مؤداها أن النبلاء أخلاف الغزاة الفرنجة، وأن العامة ورثة الأهالي الكلت ـ الرومان ـ أي أن الدم الجرماني حمل في فرنسا من الصفات نقيض ما ستعزوه إليه بعد ذلك الحركة الرومانسية في إنجلترا، ولم يكن محتملاً أن تقنع هذه الحجة عصراً شكاكاً، كذلك العصر، وكان (فولتير) يستمتع بوصفه هؤلاء الأسلاف الفرنجة بأنهم (أشبه بالوحوش تطلب المرعى والمأوى والثياب القليلة تتقي بها الثلج). وكانت ميوله التاريخية بكليتها مع الغاليين المتأثرين بالحضارة الرومانية، وقسا عصره الكلاسيكي على الأسلاف (القوط) قسوته على الفن القوطي[١٥]. حتى أن البعض قد رأى أن الثورة الفرنسية إنما هي ثورة الغاليين أهل فرنسا الأصليين على الفرنجة الذين احتلوا بلادهم قبل أربعة عشر قرناً وكونوا الأرستقراطية الحاكمة المستبدة بالشعب الغالي المحكوم، وأنه قد آن الأوان ليتخلص الشعب المستعبد من سادته فكانت الثورة الفرنسية[١٦].

ولقد تأثر مونتسكيو بهذا الواقع تأثراً كبيراً، كما سوف نرى من خلال دراستنا هذه.

٢ ـ حياة مونتسكيو:

في اليوم الثامن عشر من يناير سنة (١٦٨٩) ولد بارون دولابريدو دومونتسكيو، شارل لويس دوسكوندا، وكانت ولادته في قصر لابريد الذي لا يزال قائماً بعيداً من بوردو نحو عشرة أميال. وكان اسم أبيه جاك دوسكوندا، وكان اسم أمه فرانسواز دوبنيل، وقد جاءت أمه الغسكونية الإنكليزية هذه بلابريد صداقاً لرجل الحرس الملكي أبيه ذاك. وقد كان آله من أهل القضاء إجمالاً، فقام بالقضاء جده وعمه في برلمان بوردو، والقضاء هو ما وصل به حياته.

وعرف شارل لويس في صباه بمسيو دولابريد، وماتت أمه حين كان في السابعة من سنه، فلما بلغ الحادية عشرة أدخل إلى مدرسة أوراتوريان بجويلي حيث مكث خمس سنين، فظهر ميله إلى التاريخ، ثم تخرج في بوردو، ولم يكن أبوه ليثبطه عن عزمه، وكان أبوه يتابعه على سيره، وتوفي أبوه سنة (١٧١٣)، وبعد عام على وفاته قبل قاضياً في برلمان بوردو.

وبموت عمه جان باتيست دوسكوندا في سنة (١٧١٦) ورثه رئيساً لتلك المحكمة مع ثروته، وورث لقبه دومونتسكيو، وقام بواجباته خير قيام، ثم اعتراه سأم فترك عمله. وما كان يساوره من ولع بالبحوث التاريخية والدراسات القديمة يفسر رغبته الشديدة في الانتساب إلى الأكاديمية الرجوية الجديدة التي أنشئت في بوردو حيث قبل في أبريل من سنة (١٧١٦)، وحيث تلا بعد قبوله بأسبوعين بحثه حول (سياسة الرومان في الدين).

وما كانت رئاسته لبرلمان بوردو لمدة اثنتي عشرة سنة لتصرفه عن العمل في الحقل الأدبي والعلمي، فقد أخرج في سنة (١٧٢١) كتاب (الرسائل الفارسية)، الذي تم له من النجاح وحسن القبول ما هو معروف في عالم العلم.

وقد أمكن مونتسكيو أن يظهر رجلاً كبيراً في بوردو وحتى ذلك الحين، فلما ظهرت (الرسائل الفارسية) لاقت إقبالاً في المجتمع الباريسي، ولما قصد باريس بعد ذلك رحبت به العاصمة، وأخذ يتردد إلى نادي)الأنترسول) المشهور حيث اشترك في

مناقشاته ودراساته، ويرجح أنه تلا على هذا النادي، في سنة (١٧٢٢)، كتاب (محاورة بين سيلا وأوكرات) الذي بين فيه سلوك سيلا السياسي، وأسباب تنازل هذا الطاغية عن سلطانه، ومن هذا الكتاب أبصر مقدار ما ينتظر منه في ميدان الجد. ولم يتورع مونتسكيو مع ذلك من وضع كتاب (معبد غنيد)، ونشره في سنة (١٧٢٥) إرضاءً لعشراء أخت دوك دو بوربون، الآنسة كلير مون، التي كانت حسيبة باهرة الجمال معبودة المجتمع، فلم يخل كتابه هذا من خفة وتحلل.

وينطوي قبوله عضواً في الأكاديمية الفرنسية على فصل محزن، ففي سنة (١٧٢٥) انتخب عضواً في هذه الأكاديمية، ولكن الملك رفض ذلك بناءً على تقرير وزيره الكردينال فلوري، واستناداً إلى المبدأ المهمل، في ذلك الوقت، والذي يشترط إقامة العضو بباريس، وبهذا يلغى الانتخاب.

ولم يفل ذلك عزم مونتسكيو، فقد رأى أن يروي ظمأه إلى العلم والأدب فصغر في عينه منصبه الكبير تحقيقاً لغاية دونها أعظم الغايات فباع هذا المنصب الموروث في سنة (١٧٢٦) على أن يعود إلى ابنه بعد موته، ثم غادر مونتسكيو مدينة بوردو ليعيش في العاصمة وذلك مع قضاء ستة أشهر من كل سنة في لابريد.

وبعد ذلك زال المانع من قبوله عضواً في الأكاديمية الفرنسية ودخلها في (٢٤) من يناير سنة (١٧٢٨). ولم يكد مونتسكيو يقبل في الأكاديمية الفرنسية حتى قام بسياحة في أوروبا مجتمعاً بالرجال ناظراً إلى الأمور باحثاً في الدساتير والنظم فطاف في النمسا وهنغاريا، ولم تيسر له رحلة إلى تركيا كما كان ناوياً، ثم انطلق إلى إيطاليا والبندقية حيث أقام نحو عام، ثم توجه إلى إنكلترا بطريق بيمونت والرين، وفي إنكلترا لبث ثمانية عشر شهراً، وقد أحسنت إنكلترا مثواه فاختير عضواً في الأكاديمية الملكية بلندن.

ويعود مونتسكيو إلى فرنسا، يعود إلى لابريد، لا إلى باريس، وفي لابريد ما انفك يملي وينقح ويعدل ويعيد النظر مهيئاً لكتابه (روح الشرائع) العظيم، ولكنه رأى أن يمهد سبيل الانتقال من (الرسائل الفارسية) إلى (روح الشرائع)، وذلك بإخراج

كتاب أشد خطراً من الأول وأقل قدراً من الثاني، فأصدر في أمستردام، سنة (١٧٣٤)، كتاب (تأملات حول أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم)، والواقع أنه مع (الرسائل الفارسية) إرهاص من المؤلف مبشر بكتاب (روح الشرائع) إذا جاز لنا هذا التعبير، فعلى هذه الكتب الثلاثة تقوم شهرة مونتسكيو.

حلت سنة (١٧٤٨)، فطبع كتاب (روح الشرائع) في جنيف، وكان عنوانه في الطبعة الأولى (روح الشرائع)، أو الصلة التي يجب أن تكون بين القوانين ونظام كل حكومة والطبائع والإقليم والديانة والتجارة ... الخ، فأضاف المؤلف إلى ذلك: (مباحث جديدة عن القوانين الرومانية حول المواريث وعن القوانين الفرنسية والقوانين الإقطاعية)، وكتاب (روح الشرائع) مؤلف من واحدٍ وثلاثين باباً موزعاً بين ستة أجزاء. وقد يضع العالم كتاباً واحداً في حياته، وقد يكتب ذات الكتاب عدة مرات، وهذا ما صنعه مونتسكيو في (روح الشرائع) الذي أخذ يفكر فيه منذ شبابه فجمع مواده مع الزمن، وهو لم ينقطع عن وضع هذا الأثر العظيم قاضياً وفيلسوفاً. وكتاب (روح الشرائع) هو سفر مونتسكيو السياسي الرائع، وهو أعظم كتاب فرنسي في القرن الثامن عشر، والكتاب جامع لفلسفة الاشتراع وحكمة التاريخ والفقه الدستوري.

ولم يسلم مونتسكيو من حملات كانت تشنها الكنيسة وغير الكنيسة عليه بعد وضع (روح الشرائع)، وقدقضى السنين السبع التي بقيت له من عمره بعد نشر (روح الشرائع) في الرد على هذه الحملات في كتاب (الدفاع عن روح الشرائع) على الخصوص.

ولم يعش مونتسكيو طويلاً بعد كتابه العظيم، في سنة (١٧٥٤) زار باريس للخلاص من إيجاره منزله فيها، ولكنه لم يلبث أن مرض في باريس، ولم يمهله المرض، فمات في (١٠) فبراير سنة (١٧٥٥) ابناً للسادسة والستين ودفن في كنيسة سان سولبيس بباريس.

أولاً: المرتكزات الأساسية لمنظومة مونتسكيو الفكرية:

قبل البدء في الحديث عن نظرية مونتسكيو في أثر البيئة الطبيعية على المجتمع، لا بد لنا أن نتعرف على المبادئ الأساسية التي انطلق منها مونتسكيو.

فكما هو الحال عند ابن خلدون نجد لدى مونتسكيو مبادئ فكرية بنى عليها مؤلفه (روح الشرائع) ومنها صدرت مجمل أفكاره، لا بل كامل المنظومة الفكرية لديه. ونجد عرضاً كثيفاً لهذه المبادئ الفكرية في الفصل الأول من الباب الأول لروح الشرائع وقد قمنا بترتيبها وتوضيحها على الشكل التالي:

١ ـ خضوع العالم لقوانين ثابتة:

نجده يعبر عن إيمانه بهذا المبدأ من خلال قوله: "القوانين في أوسع معناها هي العلاقات الضرورية المشتقة من طبيعة الأشياء ولجميع الموجودات قوانينها من هذه الناحية، فللألوهية قوانينها وللحيوانات قوانينها وللإنسان قوانينه"[١٧]. وهكذا فإن مونتسكيو آمن بأن كل شيء يخضع لقوانين ثابتة، كطبيعة لازمة له، فالكائنات لا تسير بشكل عشوائي، بل هناك قوانين ثابتة تخضع لها. وهذا المبدأ هو ما حمله على البحث والتفكير في القوانين، التي تحكم المجتمع الإنساني.

٢ ـ مصدر هذه القوانين الثابتة والمشتقة من طبيعة الأشياء هو (الله):

عبر عند ذلك بقوله: ومن قال: "إن قدراً أعمى أوجد جميع المعلولات التي نبصرها في العالم" يكون قد قال محالاً عظيماً، فأي محال أعظم من قدرٍ أعمى أحدث موجودات مدركة؟.

إذن يوجد عقل أولي، والقوانين هي الصلات بين هذا العقل، ومختلف الموجودات، وصلات هذه الموجودات المختلفة فيما بينها.

ولله صلة بالكون خالقاً وحافظاً، والقوانين التي خلق بمقتضاها هي القوانين التي يحفظ بموجبها: والله يعمل وفق هذه القواعد لأنه يعلمها، وهو يعلمها لأنه صنعها، وهو صنعها لعلاقتها بحكمته وقدرته. وبما أننا نرى دوام بقاء العالم الموجد بحركة المادة والخالي من الإدراك وجب أن تكون لحركاته قوانين ثابتة وإلا تلاشى. وهكذا يفترض التكوين، الذي يلوح بأنه عمل له قواعد ثابتة ثبات قدر

الملاحدة، ومن المحال أن يقال: "إن الخالق يمكنه أن يدبر العالم بغير هذه القواعد ما دام العالم لا يدوم بغيرها"[١٨].

٣ ـ المجتمع الإنساني كجزء من هذا العالم يخضع لهذه القوانين الإلهية الثابتة:

يعبر عن هذا بقوله: "وقد يكون للموجودات الخاصة المدركة قوانين وضعتها، ولكن لها أيضاً قوانين لم تضعها، وقد كانت الموجودات المدركة ممكنة قبل أن تكون، وقد كان لها إذن علائق ممكنة ومن ثم كان لها قوانين ممكنة، وقد كانت توجد علائق عدل ممكنة قبل وجود قوانين موضوعة، فالقول بعدم وجود عدل أو جور غير ما تأمر به القوانين الوضعية أو تنهى عنه هو قول بعدم تساوي جميع أنصاف قطر الدائرة قبل رسمها" [١٩].

وهكذا فإن مونتسكيو يعتقد بوجود قوانين فطرية تحكم المجتمع، هي غير القوانين الوضعية، وهي سابقة عليها، فلكل شيء قوانينه الفطرية المودعة فيه منذ تكوينه. (قوانين تحكم أي مجتمع من المجتمعات)[٢٠]، وهذه القوانين ـ كما سوف نرى فيما بعد ـ هي التي قال فيها: "وقد وضعت مبادئ، وأبصرت خضوع الأحوال الخاصة لها كما لو كان ذلك من تلقاء نفسها وإن تواريخ جميع الأمم ليست غير نتائج لها"[٢١].

والتي قال فيها أيضاً: (وستجد كل أمة علل قواعدها هنا)[٢٢]، وهي عند مونتسكيو التي تشكل روح القوانين ـ أي أصلها الذي عنه تصدر ـ والتي كشف عنها مونتسكيو ووضع من أجلها كتابه هذا وسماه باسمها (روح القوانين، أو روح الشرائع).

٤ ـ لا يداوم البشر السير على هذه القوانين الإلهية الفطرية:

على الرغم من الإنسان كما أي شيء آخر في هذا العالم له قوانينه الفطرية، إلا أنه وعلى النقيض من كل الموجودات الأخرى، لم يلزمه (الله) ويقهره على السير والخضوع وفقاً لهذه القوانين الفطرية، أي أنه أعطي حرية العمل ليكون مسؤولاً عما يعمل، ولما كان الإنسان بطبعه محدود العقل، وعرضة للأهواء والجهل، فإنه لا يداوم السير على هذه القوانين، لذلك وجب ـ حسب مونتسكيو ـ: (أن يحسن تدبير العالم المدرك كتدبير العالم الطبيعي، وذلك لأن العالم المدرك وإن كانت له

قوانينه الثابتة بطبيعتها لا يتبعها باستمرار كما يتبع العالم الطبيعي قوانينه، وذلك لأن الموجودات المدركة الخاصة محدودة العقل بطبيعتها، ومن ثم تراها عرضة للخطأ، ثم إن من طبيعتها أن تسير بنفسها، وهي لا تداوم، إذاً، على إتباع قوانينها الفطرية، حتى إنها لا تلزم دائماً ما تتخذ من قوانين)[٢٣].

وهكذا فإن مونتسكيو إذ يشير إلى حقيقة أن الإنسان يخرج على القوانين، التي خلقها (الله) ولا يلتزمها، فإنه لم يقصد بذلك بأنه من الممكن لإنسان أن يخرج على ما يحكمه من قوانين وينظم حياته تنظيماً أفضل، فعملية الخروج من قبل الإنسان على القوانين الفطرية ـ عند مونتسكيو ـ ليست عملية خلاقة مبدعة تأتي بقصد تطوير واقع الحياة ومواجهة تغيراتها المستمرة، وإنما هي ـ حسب مونتسكيو ـ تأتي (لأن الموجودات المدركة الخاصة محدودة العقل بطبيعتها، ومن ثم تراها عرضة للخطأ). فعملية الخروج على القوانين الفطرية فعل ناجم عن الجهل، وبالتالي يؤدي إلى ما يضر لا إلى ما ينفع. ومن هنا نرى أن مونتسكيو كان متأثراً إلى حد كبير بالفكر المحافظ الرجعي.

فيرى مونتسكيو أنه من الواجب إزاء خرق الإنسان لقوانينه الفطرية أن يرد إليها باستمرار، ولأجل هذا كانت - كما يرى مونتسكيو - الأديان وأعمال الفلاسفة والمشرعين، يقول: "والإنسان موجود طبيعي، مسير بقوانين ثابتة كالأجرام الأخرى، والإنسان موجداً مدركاً ينقض بلا انقطاع ما شرع الله من قوانين، وهو يغير القوانين، التي يضعها بنفسه، وعلى الإنسان أن يدبر نفسه، ومع ذلك فهو كائن محدود الإدراك، فهو عرضة للجهل والخطأ كجميع الأفهام القاصرة، وما لديه من معارف ضعيفة يفقدها أيضاً، أي يكون موضعاً لألف من الأهواء مثل مخلوق حساس، وأمكن موجوداً كهذا أن ينسى خالقه في كل حين، فأيقظه الفلاسفة بقوانين الأخلاق، وأمكن الإنسان المفطور على العيش في المجتمع أن ينسى الآخرين فيه، فرده المشترعون إلى واجباته بالقوانين السياسية والمدنية"[٢٤].

ومن هنا نفهم سر مشروع مونتسكيو الفكري، الذي ضمنه كتابه: (روح الشرائع) الذي اعترف بعد أن توصل إلى نهايته- وكان قد بلغ الستين من العمر- بأن هذا المؤلف كاد يقتله، وأضاف: (أريد أن أرتاح، ولن أعمل بعد الآن)[٢٥]. فقد كان

يهدف من خلاله- بعد أن رأى شروع الناس في عصره في الخروج على أوضاعهم القائمة- الى إعادتهم إلى ما كانوا عليه، ولا يخفى أن في هذه العودة مصالح طبقية أصيلة لمونتسكيو.

ولكن ما هي هذه القوانين الفطرية التي كشف عنها مونتسكيو؟. وكيف سعى مونتسكيو من خلال مشروعه الفكري هذا إلى رد الناس إليها؟. ثم، كيف وظف مونتسكيو نظرية أثر البيئة الطبيعية على المجتمع لخدمة مشروعه الفكري هذا؟، وأين موقعها فيه؟.

هذا ما سنعمل على توضيحه في القادم من بحثنا هذا. ومن خلاله يتوضح لنا الترابط بين أجزاء روح الشرائع، فكما هو الحال في مقدمة ابن خلدون، فإن روح الشرائع كتاب مترابط الأجزاء وليس كما يبدو للوهلة الأولى أنه عبارة عن أفكار عامة في التاريخ والسياسة والدين... الخ.

فروح الشرائع ليس عبارة عن موسوعة فكرية تقدم لمحات وإيضاءات على قضايا عديدة، وإنما هو كتاب مترابط سعى من خلاله المؤلف إلى إثبات قضايا كان يعتقد صحتها، وحاول البرهنة عليها بأقصى جهده.

وقد نبه مونتسكيو إلى ذلك بقوله: "وإذا ما أريد البحث عن مقصد لمؤلف لم يمكن كشف ذلك في غير سياق الكتاب"[٢٦].

وبقوله كذلك: "ولا يتضح كثير من الحقائق هنا إلا بعد أن ترى السلسلة التي تربطها بحقائق أخرى"[٢٧].

كما أننا في هذا البحث سوف نغتنم فرصة مناقشة المؤلف لمواضيع كتابه ونعمل على مناقشتها وانتقادها، بهدف دفع الفهم العلمي لهذه المسائل نحو الأمام، والاقتراب بأقصى درجة ممكنة من الحقيقة العلمية للاجتماع الإنساني.

وسوف نختصر قدر الإمكان بالاقتباسات ونقتصر على ما هو ضروري لتوضيح الفكرة المقصودة، فالكتاب مليء بالشواهد والأمثلة التي قصد منها مونتسكيو توضيح أفكاره والتعليل على صحتها، إلا أنها في كثير من الأحيان تطول وتضيع على القارئ الأفكار الأساسية ويعجز عن معرفة ما هو فكرة مقصودة لذاتها مما

هو شاهد عليها، لذلك سوف نركز على الأفكار الأساسية ونختصر قدر الإمكان من الشواهد والأمثلة.

ثانيا، أثر البيئة الطبيعية في اختلاف الشعوب:

يرى مونتسكيو أن اختلاف درجات الحرارة بين الانخفاض والارتفاع يصحبه اختلاف كبير في شتى النواحي للبشر ومنها:

١ ـ الصفات النفسية وقوة الجسم:

(الهواء البارد يقبض أطراف نسائج بدننا الخارجية ويزيد هذا نابضها ويساعد على رجوع دم الأطراف نحو القلب وهو ينقص طول هذه النسائج فيزيدها قوة، وعلى العكس يطلق الهواء الحار أطراف النسائج ويمدها فيقلل قوتها ونابضها، إذاً يوجد بأس كثير في الأقاليم الباردة ويكون فعل القلب ورد فعل أطراف النسائج أحسن حالاً، وتكون السوائل أحسن توازناً ويكون الدم أكثر قصداً نحو القلب، ويكون القلب أكثر قوة مقابلة: ولا بد لهذه القوة البالغة من أن تكون ذات نتائج كثيرة، ومن ذلك كثير ثقة بالنفس أي كثير شجاعة، وكثير علم في الإنسان بأفضليته أي قليل رغبة في الانتقام، كثير رأي في سلامته أي كثير حرية وقليل ريب وشطارة وحيل ثم لابد لهذا أن يسفر عن أخلاق مختلفة، فضعوا إنسانا في مكان حارمحصور تجدوه يألم من ضعف عظيم في القلب، التي قلتها، وأعتقد أنه إذا ما اقترح عليه أن يقوم بعمل كبير في هذه الحال وجد استعداداً قليلاً لذلك، وذلك لان ضعفه الحاضر يؤدي لفتور الهمة في نفسه وهو يخشى كل شيء لأنه لا يستطيع شيئاً، وترى شعوب البلاد الحارة هيابة كالشيب، وترى شعوب البلاد الباردة باسلة كالشبان، وإذا نظرنا إلى الحروب الأخيرة، التي هي أكثر ما يقع تحت عيوننا والتي نستطيع أن نبصر فيها بعض النتائج الحقيقية غير المنظورة من بعيد شعرنا بأن رجال الشمال، الذين نقلوا إلى الجنوب لم يقوموا بأعمال بالغة من الروعة، كالتي قام بها بنو قومهم الذين حاربوا في إقليمهم الخاص متمتعين فيه بكامل شجاعتهم)[٢٨].

نلاحظ هنا قول مونتسكيو بأن انقباض نسائج الجسم بفعل البرودة، ورجوع الدم من الأطراف إلى القلب يجعل الإنسان أكثر شجاعة وأكثر مقدرة على تحمل مشاق العمل.

ولكن نحن نعلم أن ضعف وجود الدم في أطراف الجسم يجعلها ضعيفة حتى إذا ما انعدم وجود الدم فيها أصيبت بالعطب، وانعدمت فيها الحركة. فنحن نلاحظ مثلاً في الجو البارد، وعندما تبرد اليد يصعب تحريك أصابعها حتى تكاد تصبح عصية على إرادة الإنسان، وبهذا فإن قلة وجود الدم في الأطراف لا يؤدي إلى قوتها.

وكذلك فإن الشجاعة لا تؤدي إليها قوة التحمل وحدها، فلا بد من توافر تربية خاصة تحث عليها، فالأفكار التي يحملها الإنسان تؤثر كثيراً في تصرفاته ومنها الإقدام والشجاعة وتحمل المشاق في سبيل تحقيق الأهداف.

ولقد رأينا مع ابن خلدون أنه رد الشجاعة لأهل البدو إلى نمط المعاش، الذي يفرض عليهم التفرد في المساكن، والاعتماد على أنفسهم في حماية أهليهم وممتلكاتهم، ويحميهم من معاناة الأحكام السلطانية والتعليمية، التي تؤثر سلباً في الشجاعة ـ حسب ابن خلدون ـ ولهذا ربط الشجاعة بالبدو، رغم كونهم سكان المناطق الأكثر حرارة في الأقاليم المعتدلة، وبهذا فإن للشجاعة عوامل متعددة، وليس من المعقول ربطها بعامل برودة الجو، لأن هذا ليس من عواملها، وبالتالي فإن ما جره مونتسكيو من قول بقدرة أهل المناطق الباردة على القيام بالأعمال الصعبة والشاقة ، وكونهم أكثر حرية وأقل رغبة في الانتقام، كله مركب على مقدمة ليست صحيحة.

وفي الحقيقة أن مونتسكيو يستخدم اعتقاده بتأثير البرودة الإيجابي على قوة الجسم كمسلمة فكرية يركب عليها الكثير من النتائج كما سوف نرى ذلك.

٢ ـ اختلاف التأثر بالفنون والآداب:

(ويكون في البلاد الباردة إحساس قليل نحو الملاذ، ويكون هذا الإحساس أعظم من ذلك في البلاد المعتدلة، وهو يبلغ الغاية في البلاد الحارة، وكما أنه يُفرق بين الأقاليم بدرجات العرض يفرق بينها بدرجات الإحساس أيضاً، ومن ذلك أنني شاهدت أوبرات إنكلترا وإيطالية والروايات هي هي والممثلون هم هم، غير أنه

كان للموسيقا الواحدة من اختلاف التأثير في كل من الأمتين ما كنت ترى معه أن إحداهما من الهدوء البالغ والأخرى من الخفة البالغة ما لا يتصوره العقل كما يلوح[٢٩]).

بالتأكيد إنه لا يمكن القول إن الشعوب يختلف إحساسها تبعاً لاختلاف درجات العرض، فلو كان الأمر كذلك لشاهدنا أن لكل إقليم جغرافي آدابه وفنونه الخاصة به، وأن النتاجات الفكرية لأهل منطقة ما لا تلقى ترحيباً من أهل مناطق أخرى مباينة لها في درجات الحرارة. لكننا نشاهد أن الأمر على النقيض من ذلك، فإننا نجد في مختلف أنواع النتاجات الفكرية (شعر، فلسفة رسم، موسيقا، ... الخ) ما يمكن أن نسميه نتاجات فكرية عالمية. تلقى قبولاً في كل منطقة تدخل إليها تقريباً. فعلى سبيل المثال عمت الفلسفة اليونانية مختلف أنحاء العالم (الحارة، الباردة، المعتدلة)، ومثلها نجد فنوناً عالمية في الموسيقا، والرسم، والنحت، ... الخ. والاشتراكية وجدت لها أنصاراً في أنحاء العالم كافة، وهكذا فلا يمكن القول بأن لكل منطقة نتاجاتها الفكرية المميزة، أو القول بأن درجة التأثر بها مختلفة من منطقة جغرافية لأخرى.

٣ ـ اختلاف الحب والعلاقة بين الجنسين:

يقول مونتسكيو: "وما في البلاد الحارة من دقة إحساس الأعضاء هذه يجعل النفس هائجة جداً بكل ما له علاقة باتصال الجنسين وكل شيء يؤدي إلى هذا الغرض، ولا تكاد طبيعة الحب في أقاليم الشمال تكون من القوة ما تصبح معه على شيء كبير من الإحساس ويصبح الحب المصحوب بألفة لاحقة في البلاد المعتدلة لذيذاً بأمور تلوح أنها بعينه في البداءة، ولما تكنه، ويحب الحب لنفسه في البلاد الأكثر حرارة، فهو سبب السعادة الوحيد، وهو الحياة. وفي بلاد الجنوب آلة لطيفة ضعيفة ولكن مع إحساس تسلم نفسها إلى حب يولد في سراي ويهدأ بلا انقطاع، أو إلى حب يدع النساء بأعظم حرية فيكون عرضة لألف كدر، وفي بلاد الشمال آلة سليمة حسنة الجهاز ولكن مع ثقل تجد ملاذها في كل ما يمكن أن يرد النفوس إلى الحركة كالصيد والرحلات والحرب والخمر"[٣٠].

يمكن القول هنا إن الميل الطبيعي بين الجنسين إلى بعضهما البعض، ظاهرة طبيعية مشتركة لدى كل أفراد الجنس البشري في مختلف الأقاليم، ولا يمكن القول إن الميل إلى الحركة كالصيد والرحلات والحرب والخمر، أمور تعوض عن هذا الميل لدى شعوب الشمال. ذلك لأن الصيد والرحلات والحرب والخمر لا علاقة لها بالميل الطبيعي بين الجنسين.

٤ ـ اختلاف الأخلاق:

(وفي أقاليم الشمال شعوب ذات معايب قليلة وفضائل كافية، وكثير من الإخلاص والحرية، واقتربوا من بلاد الجنوب تروا أنكم تبتعدون حتى عن الأخلاق، فالأهواء الحادة تكثر الجرائم، وكل يحاول أن يأخذ على الآخرين جميع المنافع، التي قد تعين على هذه الأهواء نفسها، وترون في البلاد المعتدلة شعوباً متقلبة في أوضاعها وفي رذائلها وفضائلها فليس للإقليم صفة معينة بدرجة الكفاية حتى تثبتها نفسها.

وقد تكون حرارة الإقليم من الشدة ما يكون الجسم معه بلا قوة مطلقاً، وحينئذ ينتقل انحطاط القوة إلى الروح، فلا يكون حب اطلاع ولا مشروع كريم ولا شعور فياض، وهنالك تكون الميول سلبية تماماً وهنالك يكون الكسل سعادة، وهنالك يكون معظم الأغذية أسهل احتمالاً من عمل الروح، والعبودية أسهل احتمالاً من قوة الروح التي هي ضرورية ليسير الإنسان نفسه بنفسه)[٣١].

يصعب هنا رد الأخلاق لعامل انخفاض درجات الحرارة، فالظروف المعاشية لها دورها، كما رأينا ذلك مع ابن خلدون، وللتربية دورها في أخلاق الشعوب... الخ. ولولا ذلك لما رأينا تنوعاً أخلاقياً في الشعب الذي يسكن منطقة جغرافية واحدة، ومن مرحلة إلى أخرى.

٥ ـ اختلاف الحاجة إلى التربية الصالحة:

(وكما أن التربية الصالحة ألزم للأولاد مما لذوي الرشاد تحتاج شعوب هذه الأقاليم إلى مشترع حكيم أكثر من احتياج شعوب إقليمنا إليه، وكلما طرق الإنسان بسهولة وقوة وجب وقوع هذا بما يلائم فلا تتقبل الأوهام ويسار بالعقل.

وكانت شعوب شمال أوروبا في زمن الرومان تعيش بلا صناعات وتربية وبلا قوانين تقريباً، وهي مع ذلك استطاعت بفضل استقامة رشدها المدينة به للنسائج الغليظة في تلك الأقاليم مع حكمة عجيبة ضد السلطة الرومانية إلى أن خرجت من غابها لتقضي عليها)[٣٢].

بالتأكيد هنا أيضاً لا يمكن رد عدم الحاجة إلى التربية والقوانين إلى برودة الجو وما تشكله من نسائج غليظة في الجسم. واستدلال مونتسكيو بحالة شعوب الجرمان التي قضت ـ كما يقول ـ على الامبراطورية الرومانية، لا يشكل دليلاً قوياً لسببين:

أ ـ لأن هذه الشعوب كانت تعيش منعزلة والنمط المعاشي لها كان الرعي بشكل أساسي، وبهذا فإن النمط المعاشي غير المعقد، وانعزال هذه الجماعات جعلها قليلة القوانين والمبادئ التربوية، فالعلاقات بين أفرادها بسيطة والمعارف قليلة، ولهذا تكون القوانين ومبادئ التربية بسيطة.

ب ـ ولأن الرومان الذين كانوا يعيشون في نفس الإقليم تقريباً (أوروبا) وفي نفس المرحلة كان لهم قوانينهم المتطورة، وما ذلك إلا لأن الرومان كانوا يعيشون- على النقيض من هذه الجماعات- حياة تواصل مع الأمم الأخرى، ولم يكن الرومان يحترفون الرعي بشكل أساسي، بل الزراعة والتجارة. ولو كان للإقليم دور لما شهد الرومان تطوراً في المجال القانوني لعدم حاجتهم إليه، حيث تغنى النسائج الغليظة عن القوانين والتربية كما يقول مونتسكيو.

ويهدف مونتسكيو هنا إلى مدح شعوب الشمال الجرمانية لأنه بهذا يدافع عن طبقة الأشراف فأصولهم ترجع إلى هذه الشعوب، وسوف نجده يقول فيما بعد: أن هذه الشعوب هي ما أعطى أوروبا والعالم بأسره الحرية، ويعقد أبواب متعددة للدفاع عنها[٣٣].

ففي عصر مونتسكيو كثر الانتقاد لهذه الشعوب التي حطمت الجمهورية الرومانية وأقامت الملكية في أوروبا بديلاً عنها، فراح بعض الباحثين يقول إنها بذلك حطمت الحرية، وأقامت العبودية[٣٤]. ويرد مونتسكيو على مثل هذا القول في مواضع كثيرة من كتابه وسوف تمر معنا.

٦ ـ ثبات العادات والأوضاع في الشرق وتغيرها الدائم في الغرب:

(إذا ما أضفتم إلى ذلك الضعف الدائم في الأعضاء، الذي يجعل شعوب الشرق تتقبل أقوى انطباعات العالم، بعض الكسل في النفس المرتبط في كسل البدن بحكم الطبيعة، والذي يجعل هذه النفس عاجزة عن أي عمل وجهد وجدال أدركتم أن النفس تعود غير قادرة على تغيير الانطباعات بعد أن تتقبلها وهذا ما يجعل القوانين والعادات والأوضاع حتى التي تلوح خلية كطراز اللباس في الوقت الحاضر كما كانت عليه منذ ألف سنة)[٣٥]. ثبات العادات في الشرق وتغيرها في الغرب لا يمكن رده إلى الإقليم، حيث ارتفاع درجات الحرارة تقود إلى ضعف الأعضاء وكسل البدن في الشرق وهذا ما لا يكون في الغرب. فنحن نشاهد اليوم أن التغيير الاجتماعي يصيب كل المناطق بما فيها الحارة، رغم عدم حدوث اختلاف في درجات الحرارة. فالتغير يتأثر حدوثه بالتواصل مع الشعوب الأخرى وبطبيعة الثقافة الخاصة بالمجتمع، وبالإمكانات المادية التي توفر لدعم اتجاهات التغير الجديدة... الخ.

وليس أدل على أن ثبات العادات والأوضاع أو تغيرها أمر غير مرتبط في درجة الحرارة في الإقليم، من حالة شعوب الشرق في الوقت الحاضر، فهي ـ كما تشاهد ـ تعيش حالة تغير تطال كل شيء حتى أصبحت مهددة بفقد كامل خصوصيتها الثقافية بفعل عولمة الثقافة الغربية، ففي البعض منها طال التغير حتى لغتها القومية، كبعض دول أفريقية وبعض دول شرق وجنوب شرق آسيا، ولم يبقَ فيها من عناصر الماضي إلا الشيء القليل، فتحول اللباس الخاص بشعوبها وحتى عاداتها وتقاليدها القديمة إلى مسألة فلكلورية لا وجود لها إلا ضمن حيز ضيق على أرض الواقع. وهذا كله حدث رغم ثبات الظروف المناخية ومنها درجات الحرارة.

٧ ـ اختلاف القوانين ذات الصلة بقناعة الشعوب (الأديان):

(بالعرق يتبدد قسم الدم المائي كثيراً في البلاد الحارة، فيجب أن يعوض منه بسائل مماثل إذاً والماء ذو استعمال عجيب هنالك والمشروبات القوية هنالك تجمد كريات الدم التي تبقى بعد تبدد الأقسام المائية.

ويبخر القسم المائي بالعرق قليلاً في البلاد الباردة، وهو يظل وافرا، ويمكن إذاً استعمال المشروبات الروحية من غير أن تجمد الدم، والدم هنالك مملوء سوائل،

ويمكن أن تكون المشروبات القوية، التي تمنح الدم حركة سائغة هنالك. وإن شريعة محمد، التي تحظر شرب الخمر، هي قانون جزيرة العرب إذاً، إن الماء قبل محمد كان شراب العرب العام، وكذلك القانون، الذي كان يحرم على القرطاجيين شرب الخمر هو قانون الإقليم، والحق أن إقليم ذينك البلدين واحد تقريباً)[٣٦].

ربط مونتسكيو الدين بالإقليم هنا ليس له ما يؤيده في الواقع كما نعلم، فقوله مستشهداً على ما ذهب إليه أن الماء هو ما يناسب إقليم العرب، فقد كان شرابهم قبل الإسلام. وأن الخمر كانت غير موجودة بسبب مخالفتها لطبيعة الإقليم ليس موفقاً فيه، فنحن نعلم أن شرب الخمر كان منتشراً في بلاد العرب حتى تلك التي تعتبر أشد مناطق العالم حرارة (شبه الجزيرة العربية)، وقد دل على ذلك تحريمها عليهم، ويعني هذا أنها كانت منتشرة بين العرب وإلا لِمَ التحريم؟!.

ودل على ذلك أيضاً أشعار العرب في عصر الجاهلية (مرحلة ما قبل البعثة)، حيث بينت أنها كانت مشروبهم المفضل، ومن ذلك قول الشاعر(طرفة بن العبد):

فلولا ثلاث هن من عيشة الفتى وجدك لم أحفل متى قام عودي
فمنهن سبق العاذلات بشربة كميت متى ما تعلى بالماء تزبد[٣٧]

وقول الشاعر (عمر بن كلثوم):

ألا هبي بصحنك فأصبحينا ولا تبقي خمور الأندرينا
مشعشعة كأن الحص فيها إذا ما الماء خالطها سخينا[٣٨]

فضلاً عن ذلك نحن نرى في الإقليم الواحد تنوعاً دينياً كبيراً، كما أن الديانة المسيحية، والتي بدت له الديانة الطبيعية لأوروبا، نشأت كما نعلم في الشرق (فلسطين)، ولها أتباعها حتى اليوم في الشرق. ولاشك في أن العاطفة الدينية هي ما حمل مونتيسكيو إلى ربط الدين بالإقليم، وليس هذا الربط من الحقيقية العلمية في شيء، وسوف نشرح ذلك بشكل مفصل أكثر في صفحات قادمة.

ثالثا، أثر البيئة الطبيعية في الرق المدني:

بعد أن يستعرض مونتسكيو أسباب الرق حسب اعتقاد الناس، كالقول بأن الاسترقاق يكون بجعل أسرى الحرب عبيداً بدل قتلهم، ثم استعباد أبنائهم من بعدهم، أو بسبب ازدراء أمة لأخرى، أو لسبب ديني، أو لسبب كون الإنسان زنجياً، يرفض مونتسكيو هذه الأقوال ويرى أن للرق مصدرين حقيقيين:

المصدر الأول: يعبر عنه بقوله: "حان وقت البحث عن المصدر الحقيقي لحق الاسترقاق وهو الحق الذي يجب أن يقوم على طبيعة الأمور، ولننظر هل يوجد من الأحوال ما يشتق منه؟.

يجد الإنسان في كل حكومة مستبدة سهولة عظيمة لبيع نفسه، والرق السياسي في هذه الحكومة هو الذي يقضي على الحرية المدنية من بعض الوجوه، ويقول مسيو بري أن الروس يبيعون أنفسهم بسهولة عظيمة، وأعرف السبب جيداً وهو أنه لا قيمة لحريتهم مطلقاً.

ويحاول جميع الناس في أشيم بيع أنفسهم، وليس عند كل واحد من بعض السنيورات البارزين أقل من ألف عبد يعدون تجاراً بارزين ذوي عبيد كثر تابعين لهم، ومن العبيد من يورث ومن يحمل على التجارة، وفي هذه الدول يحاول الأحرار الضعاف كثيراً تجاه الحكومة أن يكونوا عبيد من يطغون على الحكومة.

ومما يطابق العقل أن يكون ذلك مصدر حق الاسترقاق الواقع الذي يرى ليناً جداً في بعض البلدان: ويجب أن يكون ليناً لأنه قائم على خيار حر صادر عن رجل يجعل له سيداً عن منفعة له وهذا ما يؤلف عهداً متبادلاً بين الفريقين"[٣٩].

المصدر الثاني: (وإليك مصدراً آخر لحق الرق حتى لهذا الرق الجائر الذي يرى بين الناس يوجد من البلدان ما توهن الحرارة فيه البدن وتضعف الشجاعة كثيراً، فلا يقوم الناس بواجب شاق فيه إلا عن خوف من العقاب، ولذلك يطرق الرق العقل هناك أكثر مما هنالك، وبما أن السيد هناك يكون جباناً تجاه أميره جبن عبده نحوه، فإن الرق المدني، هناك يكون قريناً للرق السياسي أيضاً.

ويريد أرسطو إثبات وجود عبيد عن طبيعة، وما قاله لا يثبت ذلك مطلقاً، وأعتقد أنه إذا وجد مثل هؤلاء العبيد كانوا من أولئك الذين تكلمت عنهم آنفاً.

ولكن بما أن جميع الناس يولدون متساوين، فإن من الواجب أن يقال إن الرق مضاد للطبيعية، وإن قام في بعض البلدان عن سبب طبيعي، ويجب أن يفرق بين هذه البلدان والبلدان التي ترفضه الأسباب الطبيعية فيها كبلاد أوروبا التي كان من حسن التوفيق إلغاؤه فيها.

ويقول لنا بلوتارك في حياة نوما: إنه كان لا يوجد سيد ولا عبد من زمن ساتورن، فالنصرانية قد أعادت هذا العهد في أقاليمنا)[٤٠].

إذاً إن السبب الأول للرق عند مونتسكيو هو استبداد الحكومة، الذي يدفع بالناس إلى قبول العبودية، لكن العبودية كما نعلم قاسية جداً. وهي ليست أقل قسوة من استبداد الحكومة، فضلاً عن كون بيع الإنسان لنفسه ليكون عبداً لا يعني تحرره من الظلم، الذي تمارسه الحكومة على الناس، بل إنه بذلك يزيد المعاناة على نفسه. وبهذا يبعد أن يكون استبداد الحكومة سبباً للرق. وتعريف مونتسكيو للرق: (بأنه خيار حر صادر عن رجل يجعل له سيداً عن منفعة له، وهذا ما يؤلف عهداً متبادلاً بين الفريقين). تعريف يصعب قبوله، فلا يمكن أن يأتي الإنسان بملء إرادته على حياة العبودية، ثم أية منافع يجدها الإنسان في حياة العبودية القاسية؟.. وإذا كان هنالك دور لطبيعة نظام الحكم في حدوث الرق في المجتمع فالعبودية تكون بالإكراه ولا تكون بموجب خيار، فهي إذ تحمل منفعة للسيد لا تحمل منفعة للعبد. ودليل ذلك أن الحروب كانت عبر التاريخ هي المصدر الأول للعبيد، حيث يمنح أسرى الحرب الحياة، مقابل استعبادهم مدى الحياة. ويرى (جون لوك) أن هذه هي الحالة الكاملة للعبودية، التي ليست سوى استمرار لحالة الحرب بين غاز وأسير[٤١].

وأما المصدر الثاني للرق عند مونتسكيو وهو الحرارة المرتفعة في الإقليم التي توهن الجسد فيهرب الناس من مشاق العمل إلى العبودية، أيضاً يصعب قبوله. ذلك لأن العبودية ليست راحة من العمل. فالعبد هو من يكلف بالعمل وليس سيده، فليس العبيد للجلوس في البيوت، والاستمتاع بالأحاديث، بل لتربية الحيوانات ولحراثة الأرض، وجني المحاصيل... الخ. وفي الحقيقة:إن المصدرين، اللذين يذكرهما مونتسكيو للرق وهما (الحكومة المستبدة)، و(الحرارة المرتفعة) هما مصدر واحد،

فالحكومة المستبدة كما نلاحظ يربطها مونتسكيو بالأقاليم الحارة دوماً حيث تكون الحرارة المرتفعة وأسباب طبيعية أخرى منتجة لها بشكل مستمر. وبالتالي فإن العبودية تكون حالة طبيعية في الأقاليم الحارة ذات الحكومات المستبدة.

وإن قال: بأن الروس يبيعون أنفسهم بسبب الحكومة المستبدة، فروسية عنده ذات حكومة مستبدة ليس لسبب طبيعي، بل لسبب اختلاطها بالشعوب الآسيوية المغولية، لذلك نجده في مواضع أخرى، يدعو الروس إلى التخلص مما علق بهم من صفات تلك الشعوب الآسيوية. وعبر عن ذلك قوله: "والذي جعل التغيير أكثر سهولة هو أن عادات ذلك الزمن كانت غريبة عن الإقليم إذ جلبت إليه باختلاط الأمم وبالفتوح، ولما منح بطرس الأول أمة أوروبية عادات أوروبا وأوضاعها وجد من السهولة في ذلك ما لم ينتظره، فسلطان الإقليم هو أول السلاطين"[٤٢].

فالبيئة الطبيعية وبالتحديد الحرارة المرتفعة هي سبب الرق المدني عند مونتسكيو، وبالتالي فهو ظاهرة طبيعية في أقاليم الشرق الحارة وليس في أوروبا ذات الإقليم البارد. فالأسباب الطبيعية ترفضه في أوروبا لذلك يقول تحت عنوان: (عدم فائدة الرق بيننا): (إذاً يجب قصر الرق الطبيعي على بعض بلدان العالم، ويلوح لي أن الأعمال التي يقتضيها المجتمع في جميع البلدان الأخرى مهما تكن شاقة يمكن للرجال الأحرار أن يقوموا بها)[٤٣].

رابعا، أثر البيئة الطبيعية في الرق المنزلي:

يرى مونتسكيو أن للبيئة الطبيعية دوراً هاماً في حرية أو عبودية النساء في المجتمع، ففي الأقاليم الحارة توجد أسباب طبيعية مرتبطة بارتفاع درجات الحرارة فيها تجعل عبودية النساء المنزلية أمراً لا مفر منه، في حين أن الأسباب الطبيعية تعمل لصالح حرية النساء في الأقاليم الباردة (أوروبا) وسوف نعرض لوجهة نظره بصورة مختصرة ونعلق عليها:

الأسباب الطبيعية للرق المنزلي في الأقاليم الحارة عند مونتسكيو

١ ـ التفاوت الطبيعي بين الجنسين:

(تكون النساء في الأقاليم الحارة بالغات في الثامنة أو التاسعة أو العاشرة من سنيهن، وهكذا تسير الطفولة والزواج معاً فيها، ويشيب النساء في العشرين من عمرهن، ولذا لا يجتمع العقل والجمال فيهن مطلقاً، ومتى تطلب الجمال أن يكون السلطان له صده العقل عن ذلك، ومتى أمكن العقل نيل ذلك عاد الجمال غير موجود، ويجب أن تكون النساء تابعات، وذلك لأن العقل لا يستطيع أن يجعل لهن سلطاناً في مشيبهن ولم ينعم الجمال عليهن به في شبابهن، ولذلك يكون من الأمور البسيطة جداً أن يترك الرجل امرأته عند عدم معارضة الدين لينال امرأة أخرى وأن يصار إلى تعدد الزوجات.

وفي البلاد المعتدلة حيث تكون ملاحات النساء أحسن حفظاً لنفسها، وحيث يتأخر بلوغهن، وحيث يصبحن ذوات أولاد في سن أكثر تقدماً، يتبع مشيب أزواجهن مشيبهن من بعض الوجوه وبما أنهن يكن أكبر عقلاً وأعظم معرفة حين زواجهن عند تقدم السن، فإن من الطبيعي أن يقبل نوع من المساواة بين الجنسين، ومن ثم قانون الاقتصار على امرأة واحدة.

وفي البلاد الباردة يؤدي استعمال المشروبات القوية- عن ضرورة تقريباً- إلى إفراط الرجال ولذا تفضلهم النساء عقلاً عن اعتدال طبيعي لما يجب عليهن من الاحتراز. ولم تضع الطبيعة، التي ميزت الرجال بالقوة والعقل حداً لسلطانهم غير حد هذه القوة وهذا العقل، وقد أنعمت على النساء بالملاحات وأرادت أن يقف نفوذهن عند هذه الملاحات بيد أن هذه الملاحات لا تكون في البلاد الحارة إلا في بدء الأمر لا في أثناء حياتهن مطلقاً. وهكذا يناسب القانون الذي لا يبيح غير الزواج بامرأة واحدة طبيعة إقليم أوروبا أكثر من أن يناسب طبيعة إقليم آسيا... فالعوامل البشرية تتبع دائماً هذا السبب الأعلى الذي يفعل كل ما يريد وينتفع بكل ما يريد[٤٤].

٢ ـ قلة تكاليف المعيشة في الأقاليم الحارة:

(ويكون تعدد الزوجات أقل زينة من نهزة الترف الأكبر لدى الأمم القوية، وتكون الاحتياجات قليلة في الأقاليم الحارة وهي أقل تكليفاً لإعالة المرأة والأولاد فيها، ولذا يمكن أن يحاز عدد كبير من النساء فيها)[٤٥].

٣ ـ ارتفاع نسبة الإناث إلى الذكور في الأقاليم الحارة عكس الحال في أوروبا:

(تدل الإحصائيات في مختلف أماكن أوروبا أنه يولد فيها ذكور أكثر من الإناث وعلى العكس تخبرنا الرحلات إلى آسية وأفريقية أنه يولد فيهما إناث أكثر من الذكور بدرجات، ولذا يكون للقانون القائل بالاقتصار على زوجة واحدة في أوروبا، وللقانون الذي يبيح عدة نساء في آسيا وأفريقية صلة بالإقليم)[٤٦].

إذاً هذه هي الأسباب الطبيعية المسببة للرق المنزلي عند مونتسكيو، وفيما يتعلق بالسبب الأول نلاحظ قوله: إن النساء في الأقاليم الحارة يكن بالغات في الثامنة أ والتاسعة أوالعاشرة من عمرهن، فإذا كان هذا صحيحاً، فإنه ليس من الصحة في شيء قوله: إنهن يشبن في العشرين من عمرهن، فالمعروف أن النساء في الأقاليم الحارة لا يتوقفن عن الإنجاب قبل الأربعين من عمرهن، فالفروق بين الأقاليم الحارة والباردة في هذا الموضوع ليست كبيرة.

أما استنتاجه بأن القانون الذي لا يبيح غير الزواج بامرأة واحدة يناسب طبيعة إقليم أوروبا، وأن القانون الذي يبيح أكثر من زوجة يناسب إقليم آسيا. هو استنتاج غير صحيح ليس فقط لعدم سلامة مقدماته التي انطلق منها، بل وكذلك لأن القانون الذي لا يبيح الزواج بغير امرأة واحدة انطلق من آسيا، ولا يزال البعض يطبقه حتى الآن، ولأن القانون الذي يبيح تعدد الزوجات أصبح موجوداً في أوروبا.

وأما فيما يتعلق بالسبب الثاني، فإنه لا يمكن القول مع مونتسكيو بأن الاحتياجات لشعوب الشرق قليلة بالنسبة للغرب. فالاحتياجات الأساسية واحدة لدى كل البشر، ولابد منها دوماً. وإذا سلمنا لمونتسكيو بأن تعدد الزوجات أو الاقتصار على زوجة واحدة يتبع تكاليف المعيشة، فإن الواقع لا يؤيد هذه الفرضية كثيراً. فإذا كان لأمم أوروبا في عصر مونتسكيو ترف وغنى، فإنها في عصور أخرى (كالعصور الوسطى مثلاً)، لم تكن كذلك، ومع ذلك بقي فيها قانون الاقتصار على زوجة واحدة رغم قلة تكاليف المعيشة.

وأما في السبب الثالث فيقول إن عدد الذكور إلى الإناث أعلى منه بالنسبة للإناث في الأقاليم الباردة، والأمر على العكس في الأقاليم الحارة، وهذا برأيه ما يجعل للقانون القائل بالاقتصار على زوجة واحدة في أوروبا وللقانون الذي يبيح عدة نساء من آسيا وإفريقيا صلة بالإقليم.

ولكننا نعلم أن نسبة الذكور إلى الإناث تكون متقاربة مع زيادة طفيفة في عدد الذكور على الإناث ولو أخذنا بلداً في الأقاليم الحارة والباردة. فلو أخذنا بلداً يقع في الأقاليم الحارة (كالبحرين) مثلاً لوجدنا أن نسبة الذكور فيه كانت (٣٣ر٨) مقابل (٣٣ر٣) لإناث، وهذا وفقاً لإحصائيات عام (١٩٨١) للمواليد الخام[٤٧].

ولو أخذنا بلداً يقع في الأقاليم الباردة (كتركية) مثلاً، لوجدنا أن نسبة الذكور فيه كانت (٥١ر٤) بالمائة من العدد الكلي للسكان مقابل (٤٨ر٦) بالمائة للإناث، وهذا وفقاً لإحصاء عام (١٩٨٠)[٤٨].

ثم يشرح مونتسكيو الارتباط الوثيق بين الحكومة المستبدة وعبودية النساء بقوله:

(حال الأهلين في الجمهورية محدد ممهد حلو معتدل، وكل يشعر بالحرية العامة هناك، ولا يمكن أن ويمارس سلطان وثيق على النساء هنالك، وإذا تطلب الإقليم هذا السلطان كانت حكومة الفرد أكثر ملاءمة، وهذا سبب جعل إقامة حكومة شعبية في الشرق أمراً صعباً.

وعلى العكس نرى أن عبودية النساء كثيرة الملاءمة لخصائص الحكومة المستبدة التي ترغب في إساءة استعمال كل شيء ، ثم إن ممارئي في جميع الأزمان بآسية سير العبودية المنزلية والحكومة المستبدة على قدم المساواة.

ويجب عزل النساء في الحكومة، التي يطلب فيها السكون على الخصوص، والتي يدعى الخضوع فيها سلماً وتكون مكايدهن أمراً مقدراً على الزوج، وترتاب الحكومة، التي ليس لديها من الوقت ما ترقب فيه سلوك رعاياها من هذا السلوك عن تراءٍ وتأثير.

ومن هو رب الأسرة، الذي يستطيع أن يقر عيناً ساعة في الشرق، عند افتراضنا ذات حين انتقال خفة نسائنا وعدم رصانتهن، وأذواقهن ونفورهن، وما كبر وصغر من أهوائهن إلى حكومة شرقية، فيكن في مثل ما يتمتعن به من نشاط وحرية بيننا؟.

أناس متهمون في كل مكان أعداء في كل مكان، وترتج الدولة ويشاهد سيل أمواج من الدماء)[٤٩].

وبهذا نرى أن مونتسكيو يعتقد بأن الحرارة المرتفعة قادت إلى تعدد الزوجات، وتعدد الزوجات أدى بدوره إلى عبودية النساء، وعبودية النساء هي ما يلائم الحكومة المستبدة، فالحكومة المستبدة أصلاً ليس لديها من الوقت ما ترقب فيه سلوك رعاياها، وبالتالي يناسبها عبودية النساء. أما في الغرب حيث الإقليم بارد، فإنه يؤدي إلى الزواج بزوجة واحدة، وهذا ما يدعو إلى حرية النساء، وهذا ما يناسب الحكومات الحرة الديمقراطية هناك ومما لاشك فيه أنه لا يمكن ربط حرية النساء ببرودة الطقس وعبوديتهن بحرارة الطقس. وإنما هي مرتبطة بالمعتقدات الدينية والثقافية، وليس أدل على ذلك من تغير وضع المرأة ومكانتها في البلد الواحد بين فترة زمنية وأخرى وليس تبعاً لتبدل درجات الحرارة.

ونحن نشاهد الآن في بلدان عديدة أفريقية وآسيوية تبدل النظرة إلى المرأة، وتحسن مكانتها، بفعل التأثر بالاتجاهات الثقافية الجديدة وانتشار النظرة الموضوعية والعلمية للأشياء.. إلخ. علماً بأن درجات الحرارة لم يطرأ عليها أي تغير.

خامساً: أثر البيئة الطبيعية في العبودية السياسية:

يرى مونتسكيو أن البيئة الطبيعية وبالتحديد درجات الحرارة المرتفعة هي المسبب في عبودية الشعب لحكومته، وهي التي تجعله يقبل الهيمنة والغزو الخارجي، يقول:(ليست العبودية السياسية أقل توقفاً على طبيعة الإقليم من توقف العبودية المدنية والعبودية المنزلية عليه)[٥٠]. ويشرح مونتسكيو هذه الأسباب الطبيعية للعبودية السياسية وهي:

١ ـ ارتفاع درجات الحرارة في الإقليم:

(قلنا فيما تقدم: إن شدة الحرارة كانت توهن قوة الناس وشجاعتهم، وإنه كان يوجد في الأقاليم الباردة قوة في الجسم والروح تجعل الناس قادرين على القيام بأعمال شاقة عظيمة جريئة ولا يلاحظ هذا بين أمة وأمة فقط ، بل يلاحظ أيضاً

بين قسم وقسم آخر في البلد الواحد، وتعد شعوب شمال الصين أكثر شجاعة من شعوب جنوبها، وليست شعوب جنوب كورية مثل شعوب شمالها بسالة).

ولا ينبغي إذاً أن يحار من أن جبن شعوب الأقاليم الحارة جعلها عبيداً دائماً تقريباً وأن شجاعة شعوب الأقاليم الباردة أبقتها أحراراً فهذه نتيجة تنشأ عن علتها الطبيعية.

ووجد مصداق ذلك في أمريكا أيضاً فقد كانت إمبراطوريتا المكسيك والبيرو المستبدتان واقعتين نحو خط الاستواء، وكانت جميع الشعوب الحرة الصغيرة تقريباً ولا تزال قائمة نحو القطبين (٥١).

وبهذا يتبين لنا أن مونتسكيو يعتبر البرودة بما تحمله من آثار إيجابية على النفس والجسد عامل الحرية. بينما الحرارة الشديدة بما تحمله من آثار سلبية هي عامل للعبودية. وهو بهذا يحاول أن يعطي للعبودية في آسيا وأفريقية سبباً طبيعياً لا يمكن التغلب عليه، ويعطي للحرية في أوروبا سبباً طبيعياً كذلك، ولكن ـ وكما نعلم ـ هناك مناطق باردة وهناك مناطق باردة جداً في آسيا، وربما لا يوجد ما يماثلها إلا في أقصى شمال أوروبا. ومنها سهول منغولية وتركيا وبعض أجزاء من فارس... الخ. ويفطن مونتسكيو إلى هذا الأمر ويحاول إخراجها من القاعدة التي وضعها وهي: (البرودة التي تؤدي إلى الحرية، والحرارة الشديدة التي تؤدي إلى العبودية) وذلك بحجة إن الأقاليم الباردة في آسيا تتماس مع الحارة فيها تماساً مباشراً مما يؤدي لعدم انتفاع ساكنيها بآثار برودة الإقليم. فبعد أن يقوم باستعراض الامتداد الطبيعي لآسيا يقول: "وإني بعد وضع هذه الوقائع أقول عن روية إن آسيا غير مشتملة مطلقاً على منطقة معتدلة تماماً، وإن الأماكن الواقعة في إقليم شديد البرد تمس الأماكن الواقعة في شديد الحر مساً مباشراً، أي تركية وفارس ومنغولية والصين وكورية واليابان. وعلى العكس نرى المنطقة المعتدلة في أوروبا عظيمة الاتساع وإن كانت واقعة في أقاليم كثيرة الاختلاف فيما بينها فلا صلة بين أقاليم إسبانية وإيطالية، وأقاليم نوروج وأسوج، ولكن بما أن الإقليم هنالك يكون بارداً مقداراً فمقداراً ذاهباً من الجنوب إلى الشمال، وذلك بنسبة عرض كل بلد تقريباً، فإن

كل بلد يماثل البلد المجاور تقريباً، ولا يكون هنالك فرق يستحق الذكر، وتكون المنطقة المعتدلة واسعة إلى الغاية كما قلت.

ومن ثم تتعارض الأمم في آسية تعارض القوي والضعيف، وتتماس الشعوب المحاربة الباسلة النشيطة والشعوب المخنثة المتوانية الهيابة تماساً مباشراً، فيكون بعضها مفتوحاً وبعضها الآخر فاتحاً إذن، وعلى العكس تتعارض الأمم في أوروبا تعارض القوي والقوي، ويكون لدى المتماس منها نفس الشجاعة تقريباً، وهذا أعظم سبب في ضعف آسيا وقوة أوروبا، وفي حرية أوروبا وعبودية آسيا: أي السبب الذي لا أعلم أنه لوحظ حتى الآن، وهذا ما يحول دون زيادة الحرية في آسيا أبداً، وهذا مع زيادة الحرية ونقصها في أوروبا على حسب الأحوال"[٥٢].

ويستدل مونتسكيو على صحة ما وصل إليه بالتاريخ إذ يقول: "ويطابق ما قلناه حوادث التاريخ، فقد أخضعت آسيا ثلاث عشرة مرة، إحدى عشرة مرة من قبل أمم الشمال، ومرتين من قبل أمم الجنوب، وقد فتحها السِّيت ثلاث مرات في أقدم الأزمان، ثم فتحها كل من الميديين والفرس مرة واحدة، وقد فتحها الأغارقة والعرب والمغول والترك والتتر والفرس والأفغان، ولا أتكلم عن غير آسيا العليا، ولا أتكلم شيئاً عن الغزوات التي تمت في بقية الجنوب من هذا القسم من العالم الذي عانى باستمرار فتناً عظيمة إلى الغاية.

وعلى العكس لا نعرف في أوروبا غير أربعة انقلابات عظيمة منذ قيام المستعمرات الإغريقية والفينيقية، فأما الأول فقد نشأ عن فتوح الرومان، وأما الثاني فقد نشأ عن غارات البرابرة الذين قضوا على هؤلاء الرومان، وأما الثالث فقد نشأ عن انتصارات شارلمان، وأما الرابع فقد نشأ عن مغازي النورمان، وإذا ما بحثت في هذا جيداً وجدت في هذه الانقلابات عينها قوة عامة منتشرة في جميع أجزاء أوروبا وعرفت الصعوبة التي لا قاها الرومان في فتح أوروبا، وعرفت سهولة غاراتهم على آسيا، وتعرف المشاق التي وجدتها شعوب الشمال في هدم الامبراطورية الرومانية وعرفت حروب شارلمان وأفعاله ومختلف حملات النورمان حيث كان يقضي على المخربين بلا انقطاع"[٥٣].

وهكذا نجد مونتسكيو يستخدم ما قرره بأن الشجاعة تتولد عن برودة الإقليم. وأن شدة الحرارة توهن قوة الناس وشجاعتهم. ليستنتج أن شجاعة أهل الأقاليم الباردة تبقيها أحراراً، بينما جبن شعوب الأقاليم الحارة جعلها عبيداً دائماً.

وقد بينا فيما سبق بأن هذه المسلمة الفكرية عند مونتسكيو ليست صحيحة، وذكرنا أن قلة وجود الدم في الأطراف نتيجة البرودة لا يسبب لها القوة، كما أنه لا يمكن رد الشجاعة إلى عامل واحد، فالتربية لها دورها، ونمط المعيشة له دوره... الخ.

وبالتالي، فإن النتائج ،التي توصل إليها مونتسكيو ليست صحيحة، فالعبودية السياسية لا يمكن ردّها إلى شدة الحرارة في الإقليم، والحرية السياسية لا يمكن ردّها إلى برودة الإقليم.

فضلاً عن ذلك، فإننا نشاهد أن البلد الواحد قد يشهد عبودية سياسية، وحرية سياسية في فترات مختلفة. ولعل في فرنسا خير مثال على ذلك، فقد كان الشعب فيها يرزح تحت نير الملكية المطلقة فترة طويلة من الزمن، ثم تحرر الشعب وأقام الجمهورية بثورته الشهيرة، ولم يكن هذا كله نتيجة لتبدل في درجات الحرارة ولكن بفعل عوامل متعددة لعل من أهمها: ازدهار التجارة، وانتشار الأفكار الحرة، وظهور طبقة البرجوازية، التي قادت ثورة الشعب ودعمته بما يلزم من وسائل القوة المادية.

أما ما يراه من انعزال أوروبا عن المناطق الحارة بعكس المناطق الباردة في آسيا، فربما كان هذا الأمر -أي انعزال أوروبا- قد حدث فترة من الزمن وليس بشكل دائم، فقد انعزلت- أو عزلت بالأحرى- أوروبا عن العالم بعد الفتح الإسلامي، حيث قطع اتصالها بالعالم بعد فتح الأندلس والأجزاء الجنوبية الغربية من آسيا، أما قبل ذلك، فلم تكن أوروبا منعزلة عن العالم، كما أنها خرجت من عزلتها بعد اكتشاف العالم الجديد وطريق رأس الرجاء الصالح.

ومونتسكيو نفسه يذكر لنا الفتوحات التي قام بها الإسكندر وما أعقبها من اختلاط وتمازج بين الشعوب[٥٤].

وأما استدلاله بحوادث التاريخ حول حرية أوروبا وعبودية آسيا فلا يشكل دليلاً كافياً، ذلك لأن حوادث التاريخ لا تؤيد ما **ذكر دوماً، وقد رد فولتير على ما ذهب إليه** مونتسكيو أن الأمم الشمالية تكون شجاعة ومحاربة ولذلك تتغلب على الأمم الجنوبية التي تكون جبانة ومسالمة، بذكر بعض الوقائع التاريخية التي تشهد على عكس ذلك. فقال: "إن العرب فتحوا خلال ثمانين عاماً بلاداً أوسع بكثير من التي دخلت تحت حكم الإمبراطورية الرومانية في أوج عظمتها، كما أن الرومان أنفسهم تغلبوا على عدة أقوام من سكنة البلاد الشمالية. وفي التاريخ القريب تغلب جيش صغير من الإسبان الجنوبيين على جيش كبير من الألمان الشماليين"(٥٥).

ومن جهة أخرى لا يمكن أن نفهم كثرة الاجتياحات لآسيا العليا على أنه دليل جبن وعبودية هذه الشعوب التي تسكنها، بل إن الحقيقة تكمن في الأهمية الفائقة لهذه المنطقة من العالم، نظراً لتوسطها بين العالم، وسيطرتها على أهم طرق المواصلات وطرق التجارة، فضلاً عن غناها الكبير بالثروات، وهذا ما جعل الشعوب الأخرى تتنافس بشدة للسيطرة عليها، وهذا الأمر قائم حتى يومنا هذا.

فالمناطق الفقيرة بالثروات في العالم، والتي تكتظ بالسكان تدفعها الحاجة الاقتصادية قبل أي شيء آخر إلى محاولة غزو المناطق الغنية من أجل سد احتياجاتها الاقتصادية. وآسيا العليا نظراً لغناها تشهد بشكل دائم محاولات السيطرة عليها من قبل سكان الأقاليم الفقيرة. فليست أمم الشمال وحدها التي تطمع في السيطرة عليها لسد احتياجاتها، بل إن أمم الجنوب التي تسكن الصحاري والبوادي الفقيرة تتجه باستمرار إلى غزو هذه المنطقة والاستيطان فيها. فنحن نعلم أن الموجات البشرية الكبيرة كانت تخرج دوماً من شبه الجزيرة العربية وباتجاه العراق وبلاد الشام وغيرها، والآراميون والأكاديون خير مثال على ذلك، ولا تزال الموجات البشرية تتجه إليها من شبه الجزيرة إلى أن حدث اكتشاف النفط في شبه الجزيرة العربية فهدأت هذه الموجات البشرية نتيجة لاستقرار الوضع الاقتصادي وظهور إمكانية سد الحاجات المعاشية لسكان تلك المنطقة، وكذلك قيام الأمم الأوروبية بغزو هذه المنطقة ليس دليلاً على الشجاعة ـ كما يرى مونتسكيو ـ بل هو أيضاً نتيجة حاجة

الأمم الأوروبية إلى الثروات التي لا توجد في أقاليمها الباردة مما يدفعها إلى محاولة السيطرة عليها.

فحتى الغزوات الأوروبية الأقدم إلى آسيا وأفريقية كان هذا هو سببها، فلم تكن فتوح الإسكندر إلا لتوطيد أقدام الإغريق في هذه المناطق والحصول على ما فيها من ثروات. فمن المعروف أن الإغريق كان يسمون هذه المنطقة وما جاورها إلى الشرق والغرب- أي بالتحديد المنطقة الممتدة من المغرب العربي وموريتانيا غرباً حتى جبال أفغانستان شرقاً- بالمنطقة الدافئة، ولا يزال الروس حتى اليوم يسمونها بالمنطقة ذات المياه الدافئة، وهي منطقة يسعى الجميع إلى السيطرة عليها، فالتدافع بين الأمم للسيطرة عليها كان منذ فجر التاريخ وإلى اليوم، بل إن ما يجري اليوم هو خير شاهد على ذلك.

ونجد مونتسكيو نفسه يدعو إلى السيطرة عليها وإرسال الجاليات ـ كما سوف نشير إلى ذلك. وهكذا فإن ما شاهده مونتسكيو من كثرة غزو أمم الشمال لآسيا سببه أنها مكتظة بالسكان وموقعها متطرف من العالم، وفقيرة بالثروات الزراعية لقسوة المناخ فيها، لا بل فقيرة حتى بالثروات الباطنية، مما يدفعها للتحرك جنوباً بشكل دائم.

٢ ـ طبيعة الاتساع الجغرافي لبلدان آسيا:

يعبر عن هذا السبب للعبودية السياسية في آسيا بقوله: "رأيت في آسيا إمبراطوريات عظيمة في كل وقت ولم تقدر هذه الإمبراطوريات على البقاء في أوروبا وذلك لكون آسيا التي نعرفها تشتمل على أعظم السهول، ولكونها مجزأة بالبحار إلى أقسام صغيرة، وبما أنها أقرب إلى الجنوب فإن ينابيعها تجف بسهولة وتكون الجبال فيها أقل اكتساءً بالثلوج فتؤلف أنهارها الأقل زخوراً أصغر الحواجز.

ويجب أن تكون السلطة مستبدة في آسيا دائماً، وذلك لأن العبودية إذا لم تكن متناهية فيها فإن أول ما يقع حدوث قسمة لا يمكن لطبيعة البلدان أن تحتملها. وتسفر القسمة الطبيعية في أوروبا عن دول متوسطة الاتساع لا يكون سلطان القوانين فيها غير متفق مع حفظ الدولة، وعلى العكس يكون هذا السلطان من الملاءمة ما تقع معه هذه الدولة في الانحطاط من غير هذه القوانين فتصبح دون جميع

الدول الأخرى، وهذا ما أوجب خلق الحرية الذي يجعل كل جزء صعباً قهره وإخضاعه لقوة أجنبية، وذلك بخلاف حاله مع القوانين، والمصلحة التجارية.

وعلى العكس تسود آسيا روح عبودية لم تتركها قط، فيتعذر أن تجد في جميع تواريخ هذا البلد علامة واحدة دالة على نفس حرة، ولا تجد فيها غير بطولة العبودية"[٥٦].

سوف يمر معنا أن مونتسكيو يعتبر من القوانين المشتقة من طبيعة الحكومة المستبدة (أن يترافق مع توسع الدولة المستبدة زيادة في الاستبداد)، فهو يسير على تدرج مقصود في كتابه ينتهي به إلى القول بأن الاستبداد ظاهرة طبيعية في آسيا. وهنا يتوضح لنا قصده هذا: فالدولة في آسيا لابد أن تكون متسعة، والامتداد الواسع يجعل السلطة مستبدة، ونجده هنا يقول أيضاً:إن القسمة الطبيعية في أوروبا تسفر عن دول متوسطة الاتساع، ولقد سبق وأن أشار في كتابه إلى أن خصائص الجمهورية الفارقة ضيق مساحة الدولة، وأن خصائص الملكية الفارقة الاتساع المتوسط، وأن خصائص الحكومة المستبدة الفارقة هي اتساع المساحة[٥٧]. وبهذا فإنه يهدف إلى القول بأن الحكومة المستبدة ظاهرة طبيعة في آسيا، وأن الملكية ظاهرة طبيعية في أوروبا، وبهذا فهو يقول إن قوانين الطبيعة هي ما خلق الملكية في أوروبا، فالملكية خصائصها الطبيعية المساحة المتوسطة، وهذا ما هو قائم في أوروبا. فليست الجمهورية هي المناسبة لأوروبا كونها تحتاج إلى مساحة صغيرة وهذا مالا يوجد في أوروبا، ولا الحكومات المستبدة هي المناسبة في أوروبا كونها تحتاج إلى مساحة واسعة، وهذا أيضاً مالا يوجد في أوروبا.

فالحرية السياسية عند مونتسكيو إذاً هي في جعل نظام الملكية نظاماً للحكم في أوروبا، لأنه هو المناسب لقوانين الطبيعة.وهكذا بربط الأمور مع بعضها البعض تتجلى لنا النوايا الحقيقية لمونتسكيو: ومما لا شك فيه أن المصالح السياسية لطبقة مونتسكيو الاجتماعية (الأشراف) هي ما دفع مونتسكيو إلى القول بأن الملكية ظاهرة طبيعية في أوروبا، وليست الحقائق العلمية، فنحن نشاهد في البلد الواحد قيام أنظمة حكم مختلفة على نفس المساحة الجغرافية، فقد شهدت فرنسا مثلاً النظام الملكي والنظام الجمهوري بعده، وهي على نفس المساحة الجغرافية وغيرها

بلدان كثيرة، ويخلص مونتسكيو مما سبق إلى التوجيه بضرورة جعل البلدان في الأقاليم الحارة خاضعة للأمم الأوروبية، وليست للأمم التي تسكن المناطق الباردة في آسيا. يقول: (فتحت شعوب شمال أوروبا هذه القارة فتح الأحرار، وفتحت شعوب شمال آسيا هذه القارة فتح العبيد، فهم لم يغلبوا إلا في سبيل سيد، وعلة ذلك كون الشعب التتري، الذي- هو فاتح آسيا التقليدي- قد أصبح عبداً، فهو يقوم بالفتح في جنوب آسيا بلا انقطاع فيقيم إمبراطوريات، غير أن قسم الشعب، الذي يبقى في البلد يكون خاضعاً لسيد كبير مستبد في الجنوب، فيرغب أن يكون كذلك في الشمال، ويدعي أنه ذو سلطان مرادي على الرعايا الغالبين كالذي تم له على الرعايا المغلوبين، وهذا ما يشاهد اليوم جيداً في ذلك البلد الواسع المسمى البلد التتري الصيني... ، وفي الغالب يطرد قسم من الشعب التتري هو الفاتح، فيجلب إلى صحاريه روحاً من العبودية كان قد اكتسبها في إقليم الرق... ولما قضى التتر على الامبراطورية الرومانية أقاموا العبودية والاستبداد في البلاد المفتوحة، ولما فتح القوط إمبراطورية الرومان أقاموا الملكية والحرية في كل مكان. ولا أدري هل حدث رودبك المشهور في أطلنطية، الذي أثنى فيه كثيراً على إسكندنافية عن ذلك الامتياز الكبير، الذي يجب أن يجعل جميع الأمم المقيمة بها فوق جميع شعوب العالم، وذلك عن أنهم كانوا مصدر حرية أوروبا، أي مصدر ما عند جميع الناس من حرية تقريباً.

وسمى القوطي جورناندیس شمال أوروبا مصنع الجنس البشري، وأفضل أن أسميه مصنع الآلات التي تحطم القيود المطرقة في الجنوب، ففي الشمال تتألف تلك الأمم الباسلة، التي تخرج من بلادها للقضاء على الطغاة والعبيد، ولتعليم الناس أن الطبيعة إذ جعلتهم متساوين لم يستطع العقل أن يجعلهم تابعين إلا من أجل سعادتهم[٥٨].

نلاحظ هنا أمرين: الأول دعوته الصريحة لأن تكون هذه المنطقة تابعة لأوروبا أي أنه يدعو لاحتلالها، وذلك بحجة قصورها الطبيعي عن إقامة الحرية بين أفرادها، فلا بد من مساعدتها على ذلك، ونجد هذه الدعوة أكثر وضوحاً في مكان آخر يلي هذه المكان، إذ كتب يقول عن الأمة التي توزع فيها السلطات

الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وفق الشكل الذي حدده (كما سبق): أنها يجب أن تنطلق للسيطرة على ما يجاورها، يقول: "وإذا ما بعثت هذه الأمة بجاليات إلى بعيد صنعت هذا توسيعاً لتجارتها أكثر مما لبسط سلطانها، وبما أنه يرغب أن ينشأ هنالك مثل ما هو قائم في البلد الأصلي، فإن تلك الأمة تنعم على شعب مستعمراتها بشكل حكومتها الخاصة، وبما أن هذه الحكومة تحمل معها الرخاء، فإن مما يرى تكوين شعوب كبيرة حتى في الغاب التي ترسلها إليها لتسكنها.

ومن الممكن أن تكون قد أخضعت أمة مجاورة فيما مضى أمة تثير غيرتها بموقعها وصلاح مرافئها وطبيعة ثرواتها، وهكذا فإنها جعلتها تابعة كبيرة لها على ما كان من الإنعام عليها بقوانينها الخاصة، وذلك على وجه يكون به الأهلون فيها أحراراً وتكون الدولة به أمة.

ويكون للدولة المقهورة حكومة مدنية صالحة، ولكنها تكون مثقلة بحقوق الأمم، وتفرض عليها قوانين أمة إلى أمة، فتكون من الحال مالا يصبح معه ازدهارها غير وقتي ووديعة لسيد فقط"[٥٩]. وهكذا فإن مونتسكيو يدعو إلى احتلال واستعمار هذه المنطقة، حيث يجري مساعدتها على التطور، ولكن ليس جعلها متطورة بشكل كامل، بل بشكل جزئي، بحيث يمكن هدم ما حققته من تطور، وإعادتها إلى حالة الصفر من جديد، وهذا الازدهار المحدود والوقتي هو ما شبهه بوديعة السيد، التي يأتي ليأخذها متى شاء.

وهكذا فإن الغاية الحقيقية ليست مساعدة البلدان في الأقاليم الحارة على الحرية السياسية، وإنما السيطرة عليها، كونها تثير غيرة الأمم الأوروبية بموقعها وثرواتها، التي لا توجد لديها وهذا الموقف الاستعماري من مونتسكيو ـ أيّاً كانت أسبابه ـ هو من المآخذ الهامة عليه لاسيما أنه جاء في زمن ازدهار النزعة الإنسانية في أوروبا.

أما الأمر الثاني: فهو مدحه لأمم شمال أوروبا (مصنع الآلات التي تحطم القيود المطرقة في الجنوب). وفي هذا مصالح طبقية سعى إلى تحقيقها، فلقد مر معنا قوله: "إن أمم شمال أوروبا لا تحتاج للتربية لصلاح طبائعها بفضل نسائج جسمها

الغليظة"، وقلنا حينها: إنه كان يهدف إلى مدح الشعوب التي خرجت من شمال أوروبا. وحطمت الجمهورية الإمبراطورية الرومانية، وأقامت مكانها الملكية في أوروبا، فرأى البعض أنها بهذا العمل حطمت دولة الحرية، وأقامت دولة العبودية في أوروبا. وهو هنا كذلك يدافع عند أمم الشمال، ويرى أنها أقامت الحرية بإقامتها الحكومة الملكية، وهو نظام الحكم الذي يكفل الحرية السياسية عند مونتسكيو.

وهو بذلك يدافع عن سمعة ومصالح طبقة الأشراف، التي تعود بأصولها إلى هؤلاء الغزاة البرابرة، والتي راح الكتاب يشككون في أهمية دورها التاريخي وفي ضرورة استمرارها متسلمة زمام القيادة في المجتمع.

وإذا عدنا إلى التاريخ لنستبين حقيقة هذا الشعب، الذي دخل إلى عمق أوروبا، والذي اعتبره مونتسكيو مصدر الحرية لأوروبا ولجميع الناس، حيث يتكون من أمم باسلة شجاعة لوجدنا أن المؤرخين يؤكدون أن هذا الشعب دخل إلى الامبراطورية الرومانية هرباً من شعوب آسيوية أشد بربرية منه وهم (الهون). والهون قبائل رحل من العنصر المغولي عرفوا في أوطانهم الآسيوية باسم هسيونج ـ هو (Hsiung - HU)، وعاشوا في أعالي النهر الأصفر (هوانج هو) شمال ولاية كان ـ سو (Kan - Sou) الصينية، ثم بدأوا في التوسع والانتشار في القرن الثاني قبل الميلاد.

وقد بدأت قبائل الهون المتبربرة الظهور على مسرح الأحداث السياسية أواخر القرن الرابع الميلادي عندما دفعتها من الوراء تحركات غامضة قامت بها قبائل الأورال الطائية في وسط آسيا، ربما بسبب زيادة أعدادها زيادة هائلة، أو نشوب صراع وحروب بينها، أو تغيرات مناخية أثرت تأثيراً بالغاً في حياة الهون الرعوية. على أي حال، شقت قبائل الهون طريقها إلى سهول روسيا الجنوبية (شمال البحر الأسود)، وهناك أدى ظهورها إلى إثارة الفوضى والقلاقل، ونشر الفزع والرعب وسط الجماعات الجرمانية المستقرة من قبل [٦٠].

وهكذا، فإن الجرمان لم يكن بينهم وبين الرومان أي عداء في أول الأمر، كما أنه لم توجد مطامع للجرمان في أراضي الامبراطورية الرومانية [٦١]. ولم يتحرك

الجرمان باتجاه الامبراطورية الرومانية كي يمنحوها الحرية ـ كما يرى مونتسكيو ـ وإنما بفعل هجرة قبائل الهون، التي كانت بمثابة وثبة شعب كامل أهوى على أوروبا، مثل سيل جارف لا يبقي ولا يذر، وكانت القبائل الجرمانية القاطنة بالقرب من حدود الامبراطورية قد رصت صفوفها، ودفعت بعضها بعضاً، وألقي بها بشكل غير منظم نحو الجنوب[٦٢].

وقد سبقت الإشارة إلى أن الصراع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بين البرجوازية ومن وراءها العامة، وبين الأشراف- في عصر النهضة- كان يأخذ طابعا إثنياً، بين الجرمان والكلت أو الرومان. ويعتبر موضوع دور الجرمان في الحضارة الغربية من المواضيع، التي تختلف فيها الآراء عادةً تبعاً للأصل القومي. وهكذا كان مونتسكيو باعتباره من أحفاد هؤلاء الجرمان يقول إنهم هم من أعطوا الحرية لأوروبا وللناس جميعاً.

سادساً: أثر البيئة الطبيعية في التجارة:

يرى مونتسكيو أن البيئة الطبيعية تحدد كذلك طبيعة التجارة، يقول: (قد تقرر بعض العلل الطبيعية، كخاصية الأرض أو الإقليم، طبيعة التجارة إلى الأبد، وإن كانت التجارة عامل انقلابات عظيمة.

واليوم لا نقوم بالتجارة الهندية بغير النقد، الذي نرسله إليها، وكان الرومان يرسلون إلى هنالك نحو خمسين مليون سترس في كل سنة، وكان هذا النقد يحول ـ كنقدنا اليوم ـ إلى سلع يجلبونها إلى الغرب، وقد حملت جميع الشعوب، التي تاجرت مع الهند معادن إليها جالبة سلعاً منها دائماً.

والطبيعة هي التي تؤدي إلى هذه النتيجة، وذلك أن للهنود صنائعهم الملائمة لطراز عيشهم، ولا يمكن أن يكون ترفنا ولا احتياجاتنا ترفاً واحتياجات لهم، ولا يطالبهم إقليمهم ولا يبيح لهم تقريباً بشيء ، مما نصدره، فهم يكادون يسيرون عراة، وما عندهم من ثياب يزودهم البلد بما يناسب منه، وما للدين عليهم من سلطان عظيم يوجب نفورهم من أشياء تصلح غذاءً لنا، وهم إذن لا يحتاجون إلى غير معادننا، التي هي رموز للقيم، والتي يعطون في مقابلها سلعاً تمن عليهم قناعتهم

وطبيعة بلدهم بكثرة وافرة منها، ولم يصف لنا قدماء المؤلفين، الذين تكلموا عن الهند هذا البلد على غير ما نرى اليوم من حيث الضابطة والأوضاع والطبائع، وكانت الهند وستكون كما هي عليه الآن، ومن يتاجرون مع الهند في كل الأزمان سيحملون نقداً إليها ولن يعيدوا شيئاً مما يحملون[٦٣].

وهكذا فإن العلل الطبيعية تحدد- حسب مونتسكيو- طبيعة التجارة للبلد، فاحتياجات البلد لسلع ـ حسب مونتسكيو ـ يحددها طراز عيشهم والأفكار الدينية التي تكون لسكان هذا البلد، وبهذا يخلص إلى أن طبيعة حياة الشعوب في الشرق، وما لديهم من أفكار دينية تجعلهم ليسوا بحاجة إلى السلع والمواد التي تكثر في بلادهم والتي تحتاج إليها الأمم الأوروبية. وهكذا يرى مونتسكيو أن ليس هناك من حرج في أخذ الثروات من هذه الأمم التي لا تحتاج إليها إلى أمم تحتاجها، وبالتالي فإن مونتسكيو برر عمليات النهب لثروات الأمم بحجة عدم حاجة هذه الأمم إليها.

سابعا، أثر البيئة الطبيعية في السكان:

يرى مونتسكيو أن طبيعة الإقليم هي التي تحدد الحاجة إلى قوانين تشجع الزيادة السكانية، أو بالعكس من ذلك إلى قوانين تعمل على تخفيض الزيادة السكانية، يقول: "تتوقف النظم حول عدد الأهلين على كثير من الأحوال، وتوجد بلاد صنعت الطبيعة فيها كل شيء ، فلا يكون ما يصنعه المشترع فيها إذاً، وما فائدة الحض بالقوانين على التكاثر إذا كان خصب الإقليم يؤدي إلى ما يكفي من الآدميين؟.

ويكون الإقليم أنفع من الأرض أحياناً، فالشعب يتكاثر هناك والمجاعات تهلكه، وهذه هي الحال التي عليها الصين، وكذلك يبيع الأب بناته، ويهمل أولاده هنالك، وتسفر عين العلل في تونكين عن عين المعلومات، ولا ضرورة إلى الذهاب للبحث عن فكرة التناسخ من أجل هذا كما فعل سائحو العرب الذين قص علينا، رنودو خبر رحلتهم.

وأوجبت عين الأسباب في جزيرة فرموزا عدم إباحة الدين للنساء وضع أولاد قبل بلوغهن خمساً وثلاثين سنة من عمرهن، فإذا ما حملن قبل هذه السن داست الكاهنة بطنهن وحملتهن على الإجهاض" (٦٤).

على الرغم من كون بعض الأقاليم تتيح الزيادة السكانية أكثر من غيرها، فالسهول النهرية الخصبة مثلاً تتيح الزيادة السكانية أكثر من الصحارى أو الجبال الجرداء... الخ. إلا أنه ليس بالضرورة أن تكون القوانين متفقة مع البيئة الطبيعية. فالدين الإسلامي يشجع على الزيادة السكانية، على الرغم من كون المسلمين يسكنون أقاليم تتيح مجالاً كبيراً للزيادة السكانية، فهم يتمركزون في أفريقيا وآسيا حيث الحرارة مرتفعة مما يؤدي إلى البلوغ بسن مبكرة، والثروات وافرة بشكل كبير.

وفي الأقاليم الباردة حيث سن البلوغ متأخرة والموارد قليلة توجد الديانة المسيحية التي لا تشجع كالإسلام على الزيادة السكانية، حيث تجعل من العزوبة الحالة المثالية للفرد، وهكذا فإن القوانين الخاصة بالسكان لا تكون استجابة لطبيعة الإقليم كما ذهب إلى ذلك مونتسكيو.

ثامنا: أثر البيئة الطبيعية في الدين:

يرى مونتسكيو أن الدين يرتبط بالبيئة الطبيعية فهو نتاج حقيقي لها، يقول: "يوجد في مختلف الأديان قوانين محلية كثيرة، ولما أصر مونتيز وما على القول بأن ديانة الإسبان كانت صالحة لبلدهم وديانة المكسيك صالحة لبلده لم يقل باطلاً، وذلك لأن المشترعين لم يستطيعوا بالحقيقة عدم مراعاة ما كانت الطبيعة قد سنته قبلهم.

ومذهب التناسخ وضع لإقليم الهند، وفرط الحرارة يحرق جميع الأرياف فلا يمكن أن يغذي هنالك. غير قليل من الأنعام، ومن الخطر في كل وقت أن يفتقر إليها للفلاحة، ولا تتكاثر الثيران هنالك إلا قليلاً، والثيران عرضة للأمراض كثيراً، والقانون الديني الذي يحافظ عليها كثير الملاءمة لضابطة البلد إذن.

وبينما ترى احتراق المروج ترى الأرز والخضر ينبتان نباتاً موفقاً بفعل ما يمكن استعماله من المياه هنالك، فالقانون الديني الذي لا يبيح غير هذا الغذاء يكون عظيم النفع للناس في تلك الأقاليم إذن ولا طعم للحم الأنعام هنالك، وما يأخذون من لبنها وزبدها يؤلف قسماً من غذائهم، فالقانون الذي يحرم أكل البقر وذبحه غير مخالف للصواب في الهند إذن.

وكانت أثينا تشتمل على مالا يحصى من الناس، وكانت أرضها جديبة، وكان من المبادئ الدينية أن من يقدمون إلى الآلهة بعض الهدايا الصغيرة يمجدونهم أكثر ممن يذبحون الثيران" (٦٥).

وبما أن لكل إقليم دينه المناسب، فإن مونتسكيو يحذر من نقل دين إقليم إلى إقليم آخر غير إقليمه الطبيعي، يقول: "يرى مما تقدم وجود كثير من المحاذير غالباً، في نقل دين بلد إلى آخر. قال مسيو دوبولنفيليه: "يجب أن يكون الخنزير نادراً جداً في جزيرة العرب حيث لا يوجد تقريباً، وحيث لا يوجد ما هو صالح لتغذية ذلك الحيوان تقريباً، وذلك فضلاً عن كون ملوحة المياه والأغذية يجعل الشعب عرضة لأمراض الجلد كثيراً، وإن القانون المحلي الذي يحرم ذلك لا يكون صالحاً لبلدان أخرى حيث يكون الخنزير غذاء يكاد يكون عاماً، ضرورياً من بعض الوجوه.

وهنا أبدي فكرة وذلك أن مما لا حظه سنكتور يوس كون لحم الخنزير، الذي يؤكل يعرق قليلاً، وكون هذا الغذاء يحول دون تعريق الأغذية الأخرى، أي أنه وجد أن النقص يعدل الثلث، ومما يعرف أن نقص العرق يوجب أمراض الجلد أو يهيجها، ولذا يجب تحريم أكل لحم الخنزير في الأقاليم، التي هي عرضة لهذه الأمراض كإقليم فلسطين وجزيرة العرب ومصر وليبيا" (٦٦).

ويتابع مونتسكيو تعليله لوجوب عدم نقل ديانة بلد إلى آخر بقوله: "يقول مسيو شاردان إنه لا يوجد نهر في فارس صالح للملاحة، وذلك عدا نهر كور الواقع في أقاصي الامبراطورية، ولذلك لم يكن لشريعة الغير، التي تحرم الملاحة على الأنهار أي محذور في بلادهم، وهي لو كانت في بلد آخر لقضت على تجارته.

والغسل الدائم من عادات الأقاليم الحارة، وهذا ما جعل الشرع الإسلامي، والدين الهندي يأمران به، وتعد عبادة الرب داخل الماء الجاري عملاً محتسباً للهند،

ولكن كيف تنفذ هذه الأمور في أقاليم أخرى؟. والدين القائم على الإقليم إذا ما صدم إقليم بلد آخر لم يستطع أن يستقر به، وهو إذا ما أدخل إليه طرد منه، وإذا ما نظر إلى الأمر من الناحية الإنسانية لاح أن الإقليم هو الذي عين حدوداً للدين النصراني والدين الإسلامي" (٦٧).

وللدين الذي يكون نتاجاً للبيئة الطبيعية ـ حسب مونتسكيو ـ تأثير في الحكومة التي تقام في هذا البلد، يقول : "الدين النصراني بعيد عن الاستبداد المحض، وذلك أن الإنجيل يبلغ من الإيصال بالحلم ما يعارض معه الغضب الاستبدادي، الذي ينتقم الأمير به لنفسه ويزاول جوره.

وإذ أن هذا الدين يحرم تعدد الزوجات، فإن الأمراء يكونون به أقل احتباساً، وأقل انفصالاً عن رعاياهم، ومن ثم أكبر رجولة، وهم يكونون أكثر استعداداً لإلزام أنفسهم وأعظم قدرة على الشعور بأنهم لا يستطيعون كل شيء .

وبينما ترى أمراء المسلمين يواجهون الموت ويتقبلونه بلا انقطاع، يجعل الدين أمراء النصارى أقل خوفاً، ومن ثم أقل جوراً، ويثق الأمير برعاياه وتثق الرعايا بالأمير ومن الرائع أن يوجب الدين النصراني سعادتنا في هذه الدنيا مع أنه يهدف إلى السعادة في الآخرة فقط كما يلوح!.

والدين النصراني، مع اتساع الامبراطورية وعيب الإقليم، حال دون استقرار الاستبداد في الحبشة، ونقل إلى أواسط أفريقية عادات أوروبا وقوانينها. ويتمتع ولي عهد الحبشة بإمارة، وينعم على الرعايا الآخرين بمثال الحب والطاعة، ويرى الإسلام بالقرب منه يحبس أبناء ملك سنار، فلما مات أرسلهم المجلس إلى حيث يخلقون نفعاً للأمير الذي يجلس على العرش" (٦٨).

لقد سبق وأن أشرنا إلى أن الدين ليس نتاجاً للبيئة الطبيعية، وذكرنا أنه يوجد في الإقليم الواحد أحياناً تنوع ديني ومذهبي كبير رغم كون البيئة الطبيعية واحدة، وذلك كالهند مثلاً. لا بل إننا نكاد لا نجد دولة في العالم حالياً لها دين واحد، وإن وجدت مثل هذه الدولة ندر أن تكون على مذهب ديني واحد. فالتنوع الديني داخل البيئة الطبيعية الواحدة والذي نشاهده حالياً يدحض مقولة أن الدين نتاج للبيئة الطبيعية.

كما أن الديانة المسيحية ، التي بدت لمونتسكيو أنها ديانة أوروبا الطبيعية، كانت قد انطلقت في الشرق وليس في الغرب، ولا يزال لها أتباعها حتى اليوم في الشرق رغم كون الإقليم لا يناسبها حسب مونتسكيو.

وفي الهند يوجد اليوم المسلمون بكثرة، والمسلمون لا يلتزمون مبادئ الديانة الهندية القديمة من تقديس الأبقار، وعدم ذبحها والاعتقاد بالتناسخ... الخ. وهذا مالا يمكن أن يحدث حسب مونتسكيو، ولكننا نراه اليوم قد حدث.

وأما قوله بأن القانون الديني، الذي يحرم لحم الخنزير هو القانون الطبيعي لإقليم فلسطين وجزيرة العرب ومصر وليبيا. فهو كذلك ليس له ما يؤيده، خاصة إذا علمنا بأن هذه الأقاليم لم يكن فيها الإسلام منذ بدء الحياة، فلقد كانت الديانة المسيحية هي المنتشرة في هذه الأقاليم، وهي كانت لا تحرم لحم الخنزير، ولا يزال لها أتباعها في هذه الأقاليم إلى يومنا هذا!.

وبالتالي لا يمكن القول مع مونتسكيو بأن الدين نتاج لبيئة طبيعية محددة وبالتالي عليه ألا يتجاوزها ولا ينتقل إلى بلد آخر ليس له نفس البيئة الطبيعية، فالتنوع الديني في الإقليم الواحد أصبح هو واقع كل الأقاليم، والامتداد الديني في عدة أقاليم أصبح أيضاً حقيقة بالنسبة لكثير من الأديان كالدين المسيحي والدين الإسلامي.

ويرجع تفسير ظاهرة انتشار الدين الواحد على أقاليم طبيعية مختلفة وفي ظروف معاشية مختلفة... الخ إلى كون الدين يقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ الجانب الاعتقادي: وفيه يعتقد الإنسان بالغيبيات كالاعتقاد بإله واحد، وبالحياة الآخرة، وبالملائكة... الخ.

٢ ـ الجانب الطقوسي أو التعبدي: وهي الأمور، التي يمارسها الإنسان ليتقرب من الإله، الذي يؤمن به كالصلاة والزكاة والصيام... الخ.

٣ ـ الجانب الأخلاقي: وفيه يمارس الإنسان أخلاقيات الدين الذي يعتقده كالصدق والأمانة والكرم والشجاعة... الخ.

وهذه الجوانب الثلاثة هي ما يتشكل بمجموعها الدين الواحد، والجانب الاعتقادي من الدين لا يتأثر بظروف الزمان والمكان، فبإمكان كل إنسان أن

يعتقد بإله واحد، وبالعالم الآخر، وبالملائكة... الخ. كما أن بإمكانه أن يرفض ذلك، أيّاً كانت البيئة الطبيعية، التي يعيش فيها (حارة، باردة، معتدلة) وأيّاً كان حاله فقيراً أو غنياً، مريضاً أو معافى... الخ. وأيّاً كانت المرحلة التي يعيش فيها.

أما الممارسات الطقوسية أو العبادات، فهي تتأثر بظروف الزمان والمكان، فقد تخرج عن شكلها المحدد إلى أشكال أخرى استجابة للضرورات التي تدعوا إلى ذلك. فعلى سبيل المثال: الصلاة عند المسلمين تختلف في حالة الحرب عنها في حالة السلم، وهي تختلف عند المسافر بالنسبة للمقيم، ويباح التيمم (التوضأ بالمسح على التراب ثم مسح الجسم به) إذا لم يجد المسلم ماءً يتوضأ به، ولكنه لا يباح لمن عنده ماء، وقديماً أبيح للمسلمين العزل (منع الحمل) في العراق كون المجتمع في حالة سلم، ولم يحدث أن أباحه الفقهاء في الأندلس حيث كان المجتمع في حالة حرب. ويباح الإفطار للمسافر والمرضع وفي حالة الحرب وفي حال قيام الإنسان بأعمال عضلية كبيرة. وهناك حالات كثيرة يصعب حصرها تختلف فيها العبادات حسب ظروف الزمان والمكان.

وأما الجانب الأخلاقي فهو كذلك يتأثر بظروف الزمان والمكان وظروف الشخص. فالكرم ليس مطلوبا من شخص فقير كما هو الحال في شخص ميسور الحال.

والشجاعة والصدق والأمانة كلها يختلف التمسك بها حسب نتائجها على الشخص والمجتمع، فليس الصدق مطلوبا من الإنسان ، إذا كان الصدق سوف يودي بحياته بدون فائدة.. الخ.

ومن هنا كانت وظيفة الفقه الديني، في أنه يهدف إلى جعل العبادات والأخلاقيات سهلة ميسرة ومحققة لمصلحة الفرد والمجتمع، وذلك بالنظر إلى ظروف الفرد والمجتمع، ثم إباحة الشكل المناسب منها، وذلك بقصد إعطاء الدين المرونة اللازمة لاستمراره واستمرار وظيفته الاجتماعية: رغم تبدل الظروف ومنها بدون شك ظروف البيئة الطبيعية.

إذن ليس الدين نتاجا للبيئة الطبيعية، ذلك لأنه إذا كان مناسباً لها في جانب العبادات والأخلاقيات فهذا لا يعني أنه نتاج لها، فهو يستجيب لبيئات أخرى استجابة

مختلفة ويبقى ديناً واحداً. والدين بمجمله هو أوسع من العبادات والأخلاقيات، فهناك الجانب الاعتقادي الذي لا يحده مكان ولا زمان.

ومن هنا نعرف أيضاً أن الدين لا يكون كذلك نتاجاً لبيئة اجتماعية أو اقتصادية، فهو يستجيب لكل بيئة استجابة مطابقة لها تجعله يبدو وكأنه نتاج لها، ولكنه في الحقيقة يبقى أشمل من أي بيئة كانت.

ويقي أن نشير إلى اعتقاد مونتسكيو في تأثير الدين في الحكومة، فهو إذ يربط بين الإسلام والاستبداد وبين المسيحية والاعتدال، فإنه بذلك يجانب الحقيقة، فالدين السماوي هو إرادة (اللّه) وإرادة اللّه لا تكون إلا خيراً. فيجب أن نعلم أن ما يشهده مجتمع من المجتمعات من حالة طغيان لحكومته واستبدادها وظلمها لأبناء جلدتها، لا يمكن اتهام دين البلد بأنه هو سبب طغيان الحكومة وفسادها، بل إنه خروج على التعاليم الدينية والقيم الإنسانية.

وقد نقل لنا مونتسكيو نفسه عن حال حكومة الفرنجة في ظل وصاية برنهول على العرش ممارسات طغيان واستبداد تقشعر لها الأبدان ومنها (... في غريغوار الثوري أنهم كانوا يقومون بأعمال القتل عمداً، وأنهم كانوا يقتلون المتهمين الذين لم يسمعوا، وأنهم كانوا يصدرون رسائل ناقضة وضعاً لأنكحة محرمة، أو نقلاً لمواريث، أو نزعاً لحقوق الأقرباء، أو تزوجاً براهبات، والواقع أنهم كانوا لا يضعون قوانين من تلقاء أنفسهم وإنما كانوا يعطلون العمل بما كان قد وضع منها)[٦٩].

فهل يجوز ربط المسيحية بالاستبداد استناداً إلى ذلك؟!. لا شك في أنه لا يجوز ذلك، ذلك لأن هذه الممارسات خروج على الديانة المسيحية، وليست منها في شيء وإن سكت عنها أو حتى إن أجازها بعض رجال الدين تزلفاً أو فسقاً.

فالدين لا يقيم من خلال التزام الأفراد أو الحكومة به، فهو بمعزل عن الممارسات الخاطئة له، لأنه لا يدعو أبداً إليها. وما هو ذنبه إذا لم تلتزم تعاليمه؟.

ثم بعد ذلك يقال: إنه مصدر الطغيان، والطغيان لم يكن إلا خروجاً عليه. لاشك في أن ما فعله مونتسكيو من ربط ممارسات الحكومة بالدين القائم في

البلد، ثم استدلاله بطغيان من اغتصبوا الحكم في سنار على أن الدين الإسلامي دين استبداد، ليس من الصحة في شيء.

وربما دفعه إلى قوله هذا عاطفته الدينية، فقد كان يخاف انتقال الدين الإسلامي إلى أوروبا، لاسيما كونها كانت تعيش مرحلة انتقالية في تاريخها، لذلك رأيناه يحذر من نقل ديانة بلد إلى آخر، ويربط الإسلام بالأقاليم الحارة... الخ.. ودخول دين جديد إلى البلد يوجب تغيرات شاملة وجذرية به، والأشراف مصالحهم مستقرة ويخافون من أي تغيير مهما كان بسيطا فكيف إذا كان التغيير في الديانة.؟!.

وبهذا نرى أن مونتسكيو يجعل الحكومة نتاجا للبيئة الطبيعية، فالبيئة الطبيعية تخلق مختلف نواحي الحياة أو طرز المعيشة في المجتمع، والتي تجبر الدولة على اتخاذ الكيفية المناسبة معها في قوانينها الخاصة بها. وبذلك تكون الحكومة تعبيراً واستجابة للبيئة الطبيعية.

لكن لا بد من القول إن هذه الأمور التي يرى مونتسكيو أنها استجابة للبيئة الطبيعية (الرق، العبودية السياسية، حال النساء، التجارة... الخ)، ليست الحكومة منفعلة فيها فقط ـ كما يصورها ـ **بل هي فاعلة فيها، فليس الرق أو العبودية السياسية أو التجارة أو حال النساء في معزل عن التأثر بالحكومة، بل إن تأثير الحكومة فيها أكثر بكثير من تأثير البيئة الطبيعية.**

إلا أن مونتسكيو ـ وكما رأينا ـ يجعل البيئة الطبيعية مصدراً للحكومات بأنواعها، فهي التي تفرض عليها استجابات محددة تتخذ شكل قوانين تشكل بمجموعها الحكومة.

فالبيئة الطبيعية عند مونتسكيو هي أصل القوانين، أي هي ما يكونها، أي أنها روح الشرائع، وهي التي قصدها في كتابه وسماه بها (روح الشرائع).

فالبيئة الطبيعية هي مصدر قوانين المجتمع، وهي سابقة على القوانين الوضعية لأنها ـ أي القوانين الوضعية ـ عنها تصدر، وبذلك نحن نختلف مع الدكتور عبد الكريم اليافي إذ يقول: "إن القوانين باعتقاد مونتسكيو نسبية فهي تتعلق بشروط مادية واقتصادية كالإقليم، خصب الصقع واتساعه، وعدد السكان ونوع أعمالهم

من صيد وتربية مواشٍ وفلاحة، وتتعلق بشروط روحية وخلقية كديانتهم ونصيبهم من الحرية وتقاليدهم العامة، وتتعلق بالمبادئ النفسية الثلاثة القائمة عليها الحكومات، إذ تقوم الملكية على حب المجد والشرف، ويقوم الحكم الجمهوري الديمقراطي على الفضيلة المدنية، ويقوم الاستبداد على الرعب"[٧٠].

فالقوانين عند مونتسكيو ليست نسبية فهذه الشروط المادية التي يذكرها (اليافي) كلها تأتي بما يتناسب والبيئة الطبيعية، فالقوانين المتعلقة بها استجابة للبيئة الطبيعية.

إذاً البيئة الطبيعية هي مصدر القوانين، التي يخضع لها المجتمع، وهي سابقة على القوانين الوضعية، لأن هذه الأخيرة عنها تصدر، والبيئة الطبيعية ـ كما نعلم ـ هي من خلق (الله) فهي وما ينجم عنها من نتائج طبيعية لها (حكومات مستبدة ـ حكومات جمهورية، حكومات ملكية) هي إرادة (الله) ومشيئته التي يجب أن تتبع وتطاع.

(فالله) هو الذي جعل الإقليم حاراً في أفريقية وآسيا، وهو الذي جعل الإقليم في أوروبا بارداً. وهو الذي جعل القسمة الطبيعية لبلدان آسية متسعة المساحة، ولأوروبا متوسطة المساحة. وبالتالي الحكومات في كلٍ من هذه البلدان هي عبارة عن مشيئة (الله) التي يجب أن تطاع.

وهذا هو اكتشاف مونتسكيو، الذي كان يرجو بنشره أن يرجع الناس إلى مشيئة (الله)، وهو حسب اعتقاده (الحكومة الملكية)، لكن هذا الذي سبق قوله من مونتسكيو كان عن تأثير البيئة الطبيعية في خلق طبائع الحكومات. فماذا عن تأثير الحكومات في المجتمع؟!..

هل تؤثر بدرجة واحدة وبكيفية واحدة، أم أن الأمر يختلف من حكومة إلى أخرى؟!.. هذا ما سنبحثه في الفصل القادم من دراستنا.

هوامش الفصل الثالث

١ ـ الأدهمي، محمد مظهر، دراسات في التاريخ الأوروبي الحديث، ط (١)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، (١٩٨٤)، ص (٥٠).

٢ ــ مخزوم، محمد، مدخل لدراسة التاريخ الأوروبي، ط(١)، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (١٩٨٣)، ص (٣٢، ٣٣).

٣ ـ المرجع السابق، ص (٧).

٤ ـ الأدهمي، محمد مظهر، دراسات في التاريخ الأوروبي الحديث، مرجع سبق ذكره، ص(١٥).

٥ ــ مخزوم، محمد، مدخل لدراسة التاريخ الأوروبي، ط(١)، مرجع سبق ذكره، ص (٨).

٦ ــ بالمر، روبرت، الثورة الفرنسية وامتداداتها، ترجمة هنرييت عبودي، ط(١)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، (١٩٨٢)، ص(٥٦).

٧ ـ لوك، جون، هيوم، ديفيد، روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، ترجمة: عبد الكريم أحمد، دار سعد للطباعة والنشر، مصر، (١٩٦٦)، ص (١٠).

٨ ـ الأدهمي، محمد مظهر، دراسات في التاريخ الأوروبي الحديث، مرجع سبق ذكره، ص(٥ ـ ٦ ـ ٧ ـ ٨).

٩ ــ مخزوم، محمد، مدخل لدراسة التاريخ الأوروبي، ط(١)، مرجع سبق ذكره، ص (١٤).

١٠ ــ ريمون، رينيه، النظام القديم والثورة الفرنسية، ترجمة: علي مقلد، ط(١)، مؤسسة نوفل، بيروت، (١٩٨٤)، ص (٨٢).

١١ ـ الأدهمي، محمد مظهر، دراسات في التاريخ الأوروبي الحديث، مرجع سبق ذكره، ص (٥١).

١٢ ـ ريمون، رينيه، النظام القديم والثورة الفرنسية، مرجع سبق ذكره، ص (٨١).

١٣ ـ سوبول، ألبير، الثورة الفرنسية، ترجمة: غسان شديد، المنشورات العربية، بيروت، (١٩٨٠)، ص (٦).

١٤ ـ عوض، لويس، الثورة الفرنسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٩٩٢)، ص(٦٢).

١٥ ــ هامبس، نورمن، التاريخ الاجتماعي للثورة الفرنسية، ترجمة: فؤاد أندرواس، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، (١٩٦٣)، ص(١٩).

١٦ ـ مؤنس، حسين، الحضارة: دراسة في أصول وعوامل قيامها وتدهورها، مرجع سبق ذكره، ص (٤٤).

١٧ ــ مونتسكيو ، شارل لويس، روح الشرائع، ترجمة: عادل زعيتر، دار المعارف، القاهرة، (١٩٥٣)، المجلد الأول، ص (١١).

١٨ ـ المصدر السابق، ص (١١، ١٢).

١٩ ـ المصدر السابق، ص(١٢).

٢٠- Pritchard E.E. Evans Social Anthropology Universal Book Stall NewDelhi 1992 page 1060.

٢١ ـ مونتسكيو، شارل لويس، روح الشرائع، مصدر سبق ذكره، ص (٣).

٢٢ ـ المصدر السابق، ص (٤).

٢٣ ـ المصدر السابق، ص (١٣).

٢٤ ـ المصدر السابق، ص (١٤).

٢٥ ــ شوفاليه، جان جاك، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ط (١)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، (١٩٨٥)، ص (٤٠٦).

٢٦ ـ مونتسكيو، شارل لويس، روح الشرائع، مصدر سبق ذكره، ص (٣).

٢٧ ـ المصدر السابق، ص (٤).

٢٨ ـ المصدر السابق، ص(٣٢٩ ـ ٣٣٠).

٢٩ ـ المصدر السابق، ص(٣٣٢).

٣٠ ـ المصدر السابق، ص (٣٣٢ ـ ٣٣٣).

٣١ ـ المصدر السابق، ص(٣٣٣).

٣٢ ـ المصدر السابق، ص(٣٣٤ ـ ٣٣٥).

٣٣ ـ انظر: الباب الثامن والعشرون، الباب الثلاثون، الباب الحادي والثلاثون.

٣٤ ـ انظر مثلاً: جيبون، إدوارد، اضمحلال الامبراطورية الرومانية وسقوطها، ترجمة: محمد علي أبو درة، ط (٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٩٩٧)، الجزء الأول، ص(١٤٧). وانظر: فولتير، الرسائل الفلسفية، ترجمة: عادل زعيتر، دار المعارف، مصر، (١٩٥٩)، ص (٤٥).

٣٥ ـ مونتسكيو، شارل لويس، روح الشرائع، مصدر سبق ذكره، ص (٣٣٥).

٣٦ ـ المصدر السابق، ص(٣٣٩).

٣٧ ـ التبريزي، ابن الخطيب، شرح المعلقات العشر المذهبات، دار الأرقم، بيروت، بدون تاريخ، ص (١٠١).

٣٨ ـ الزوزني، عبد الله الحسن بن أحمد، شرح المعلقات السبع، ط (١)، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، (١٩٩٨)، ص(١٧١).

٣٩ ـ مونتسكيو، شارل لويس، روح الشرائع: مصدر سبق ذكره، ص (٣٥٥ ـ ٣٥٦).

٤٠ ـ المصدر السابق، ص (٣٥٦ ـ ٣٥٧).

٤١ ـ لوك، جون، الحكومة المدنية، ترجمة: محمود شوقي الكيال، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، دون تاريخ، ص (٢٨).

٤٢ ـ مونتسكيو، شارل لويس، روح الشرائع، مصدر سبق ذكره، ص (٤٤٤).

٤٣ ـ المصدر السابق، ص (٣٥٧).

٤٤ ـ المصدر السابق، ص (٣٧٣ ـ ٣٧٤ ـ ٣٧٥).

٤٥ ـ المصدر السابق، ص (٣٧٥).

٤٦ ـ المصدر السابق، ص (٣٧٦).

٤٧ ـ الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، الجزء الثامن، جامعة ابن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، (١٤١٩ هـ)، ص (٦٧٥).

٤٨ ـ المرجع السابق، ص (١٦٤).

٤٩ ـ مونتسكيو، شارل لويس، روح الشرائع، مصدر سبق ذكره، ص (٣٨٠ ـ ٣٨١).

٥٠ ـ المصدر السابق، ص (٣٩١).

٥١ ـ المصدر السابق، ص (٣٩١ ـ ٣٩٢).

٥٢ ـ المصدر السابق، ص (٣٩٤ ـ ٣٩٥).

٥٣ ـ المصدر السابق، ص (٣٩٥ـ ٣٩٦).

٥٤ ـ انظر: الباب الحادي والعشرين، الفصل الثامن، الفصل التاسع.

٥٥ ـ الحصري، ساطع، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص(٣٢٧).

٥٦ ـ مونتسكيو، شارل لويس، روح الشرائع، مصدر سبق ذكره، ص (٣٩٨ ـ ٣٩٩).

٥٧ ـ المصدر السابق، ص (١٨٢ ـ ١٨٣ ـ ١٨٤ ـ ١٨٥).

٥٨ ـ المصدر السابق، ص (٣٩٦ ـ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

٥٩ ـ المصدر السابق، ص (٤٦١).

٦٠ ـ الحويري، محمود محمد، رؤية في سقوط الإمراطورية الرومانية، دار المعارف، مصر، (١٩٨١)، ص (١٠٧ ـ ١٠٨).

٦١ ـ عاشور، سعيد عبد الفتاح، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (١٩٧٦)، ص (٦٢).

٦٢ ـ مدني، صلاح، تاريخ العصور الوسطى في أوروبا، مطبعة الإنشاء، دمشق، (١٩٧٣)، ص (٣٥).

٦٣ ـ مونتسكيو، شارل لويس، روح الشرائع، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص (٢٩ ـ ٣٠).

٦٤ ـ المصدر السابق، ص (١٤٥).

obeikan.com

٦٥ ـ المصدر السابق، ص (١٩٩ ـ ٢٠٠).

٦٦ ـ المصدر السابق، ص (٢٠٠ ـ ٢٠١).

٦٧ ـ المصدر السابق، ص (٢٠١).

٦٨ ـ المصدر السابق، ص (١٧٨ ـ ١٧٩).

٦٩ ـ المصدر السابق، ص (٤٦٦).

٧٠ ـ اليافي، عبد الكريم، تمهيد في علم الاجتماع، ط(٤)، مطبعة جامعة دمشق، (١٩٦٤)، ص (١٤٧).

obeikan.com